عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 82 / 16 تشرين الثاني 2016

ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

حلب
عدسة عارف حاج يوسف - وكالة قمرة - خاص عين المدينة

الافتتاحية

«سورية هي بشار الأسد»

مؤخراً، تناقلت الصفحات السورية على مواقع التواصل الاجتماعيّ مقطعين مصوّرين يكثفان جوهر الصراع ويعيدان التركيز على بنية النظام وأسباب الثورة عليه.

في الأول منهما يظهر الضابط الأشهر في قوّات النظام، العقيد سهيل الحسن (النمر)، وسط عناصره، يهتفون لبشار الأسد، بينما هتف مراسل التلفزيون الرسميّ، شادي حلوة، لسورية. يوقف الضابط الهاتفين ثم ينهر المراسل قائلاً: «سورية هيّ بشار الأسد... روح لعند معلمينك خيو»!

تكشف هذه الحادثة عن الجوهر العميق للنظام الذي يتكوّن من عنصرين أساسيين؛ الأوّل والأهمّ هو عصبةٌ مقاتلةٌ ضاربةٌ منفلشة، شبّيحةٌ ونهّابة، فاعلةٌ في تنفيذ «سياساتٍ» من نوع «الأسد أو نحرق البلد» و«الجوع أو الركوع». أما الثاني فهو ما اضطرّت سلطة الأسدين إلى ارتدائه من ربطة عنق أمام السكان داخل البلاد والمجتمع السياسيّ خارجها، من مستلزمات الظهور بشكل «الدولة» و«المؤسّسات».

يعود هذا الازدواج إلى ما قبل استيلاء حافظ الأسد على السلطة، قبل ستةٍ وأربعين عاماً، حين شغل مناصب رفيعةً في الجيش والحكومة وحزب البعث، بينما تولى شقيقه رفعت نهب الآثار، وإدخال الأقارب والمحاسيب وأبناء الطائفة في الجيش والأمن، وتشكيل النواة الأولى لقوّات «سرايا الدفاع» التي ستلعب دوراً بارزاً في قمع السوريين خلال أحداث الثمانينات، بعد أن أصبحت جيشاً موازياً.

أما في أيامنا فلم ينجح تكرار القسمة بين الأخوين الكاريكاتيريين الوارثين. ففي حين يؤدي بشار دوره السمج في مراوغة المجتمع الدوليّ والصحافيين الأجانب، منتحلاً صفة «رئيس الدولة»، بالاستعانة بموظفين من نوع وليد المعلم وبشار الجعفري؛ ملّ مؤيدو النظام الطائفيون من انتظار ماهر ليرتدي البدلة العسكرية، فوجدوا ضالتهم في سهيل الحسن.

يكشف هذا المقطع عن تراتبيةٍ صارمةٍ في بنية سلطة الأسدين، قوامها الأساسيّ التمييز بين العسكريّ والمدنيّ، وبين العلويين وسواهم، ولا سيما السنّة. أما المقطع الثاني، ويظهر ضابطاً برتبةٍ عاليةٍ في جيش النظام يؤدّي التحية العسكرية لحسن نصر الله، وهو رئيسٌ مدنيٌّ لحزبٍ غير سوريّ، إن لم نقل إنه زعيم ميليشيا، فيحيل إلى درجةٍ أعلى مستحدثةٍ في هرم هذه التراتبية، بعد أن سلّم الأسد البلاد للإيرانيين والروس.

3 في مدينة الباب: درع الفرات تقترب من تحقيق أهدافها

5 نازحو أراضي داعش بين مطرقة التنظيم وسندان الوحدات

10 ثانوية تركمان بارح الشرعيّة

11 زغاريد الحقد على أطراف دمشق

13 فساد المؤسّسات الطبية في مناطق سيطرة النظام

15 ترامب وأميركا ونحن

16 هل يقترب تنظيم الدولة من نهايته؟

19 مجمّع الرسول الأعظم وثانويات رامي مخلوف الشرعية

في مدينة الباب.. درع الفرات تقترب من تحقيق أهدافها

أنور المحمود

درع الفرات خريطة توضح تقدم الثوار في ريف حلب الشرقي والشمالي ضد عصابات داعش ومليشيا قسد

بتحرير قريتي قديران والدانا شمال مدينة الباب، ومزرعة كفير شرقها، اقتربت فصائل الجيش الحرّ إلى مسافة (2) كم من المدينة، ضمن عملية «درع الفرات» التي انطلقت ضد تنظيم داعش في ريف حلب، برعايةٍ ومساندةٍ من الحكومة التركية، أواخر شهر آب الماضي.

ويبدو أن تحرير قرية بزاعة، الملاصقة لمدينة الباب شرقاً على الطريق المتجه إلى منبج، هو الخطوة الواجبة على الجيش الحرّ لإكمال حصار داعش في الباب من الشرق والغرب والشمال، مع إتاحة الجنوب للتنظيم كممرٍّ لانسحابه المتوقع في الأيام أو الأسابيع القليلة القادمة.

خلال (80) يوماً تقريباً على انطلاق «درع الفرات»، التي بدأت بتحرير مدينة جرابلس ثم الشريط الحدوديّ غربها وصولاً إلى مدينة اعزاز، نجحت القوة المشتركة لفصائل (أحرار الشام والجبهة الشامية وفيلق الشام وأحرار الشرقية وفرقة السلطان مراد وفرقة الحمزة وكتائب الصفوة الاسلامية ولواء المعتصم)، بعدد مقاتلين يفوق (3000) مقاتلٍ وآخذٍ بالازدياد، في تحقيق تقدمٍ ثابتٍ نحو مدينة الباب، وطرد داعش من مواقعها الهامة في كلٍّ من الراعي ومرج دابق وصوران واحتيملات ثم قباسين وأخترين، إضافةً إلى عشرات القرى الأخرى. وأظهرت هذه الفصائل قدراتٍ لافتةً في التصدي لأساليب التنظيم القتالية، وخاصةً عبواته وعرباته الانتحارية المفخخة التي طالما استعملها في الهجوم والدفاع لزعزعة صفوف الخصوم، مما سلب داعش سلاحها الفتاك وأجبرها على مواجهة الجيش الحرّ بأسلوبه القتالي. بل استعملت بعض الفصائل أحد أساليب داعش الهجومية بالانغماس بمجموعاتٍ صغيرةٍ في عمق صفوف العدوّ ثم إطلاق الهجوم الموسع. ومكّن التحرير المتتالي لمرتفعاتٍ وتلالٍ القوات التركية المساندة من نصب مرابض مدفعيتها الثقيلة في مواقع آمنة، لاستنزاف داعش في مواقعها والتمهيد الناريّ لفصائل الحرّ قبيل الهجمات، بالتزامن مع المشاركة الفعالة لطائرات التحالف الدوليّ.

وتفاوت أداء داعش الدفاعيّ ودرجة إصرارها على المقاومة بين معركةٍ وأخرى. لكن، ومنذ طردها من بلدة أخترين قبل أكثر من شهر، تراجعت قدراتها القتالية بشكلٍ واضحٍ ولسببٍ غير معروف، لتتساقط القرى تباعاً في قبضة الجيش الحرّ. وتكشف المكالمات اللاسلكية الملتقطة بين قادتها الميدانيين في الأيام الأخيرة عن تهاوي الروح المعنوية لمقاتليها، وتكشف أيضاً -من خلال اللهجات السورية لهؤلاء القادة- عن غياب المهاجرين من قوة داعش المدافعة عن مدينة الباب. وتفيد الأنباء والمعلومات المسرّبة من المدينة عن ارتباكٍ كبيرٍ في صفوف «الدواعش»، يتبدى بالأوامر المرتجلة لمسؤوليهم المحليين، وبصرف الموظفين المتعاقدين في الأجهزة المدنية عن أعمالهم، وبتفكيك بعض المعدات والأجهزة وخطوط الإنتاج وغيرها استعداداً لنقلها إلى أمكنةٍ أخرى. ولم يتضح بعد قرار داعش بخصوص الأهالي العالقين في المدينة، مع حرصها على إبقائهم لأطول مدّةٍ ممكنةٍ فيها، لزيادة عدد الضحايا المحتملين نتيجة رمايات المدفعية والدبابات والغارات الجوية. واستمرّت أعمال الحفر والردم بغاية التفخيخ على أطراف المدينة.

ستهزم داعش حتماً في مدينة الباب، وستسحب منتسبيها المحليين وغيرهم نحو ما تبقى لها من مدنٍ وبلداتٍ في ريف حلب الشرقيّ وريف الرقة الغربيّ، لتتحقق الأهداف الرئيسية من درع الفرات بإقامة منطقةٍ آمنةٍ وتبديد أحلام حزب الاتحاد الديمقراطيّ الكرديّ PYD بوصل عفرين شمال حلب بمناطق سيطرته الأخرى. وستفرض هزيمة داعش في الباب الجيش الحرّ، مرّةً أخرى، كقوّةٍ رئيسيةٍ في خارطة الصراع. وستضعف، إلى حدٍّ كبير، مزاعم نظام الأسد من جهةٍ وحزب الاتحاد الديمقراطيّ من جهةٍ أخرى، بأنهما الأقدر على مكافحة إرهاب داعش في سورية.

تتجاوز مساحة العمران المتصل في مدينة الباب (450) هكتاراً، وفاق عدد سكانها قبل الثورة (150) ألف نسمة، مما يجعلها أول مدينةٍ كبيرةٍ يحرّرها الجيش الحرّ من تنظيم داعش. ومثلما يضيف هذا التحرير إلى رصيد القوى الثورية فإنه، في الحين ذاته، يضيف على كاهلها مسؤولياتٍ كبرى، لعل أبرزها قضايا الإدارة العامة وحفظ الأمن والسلم الأهليّ، إلى جانب التعليم والصحة والعمل والخدمات. وسيشكل تورط العشرات -من بين مئات المبايعين- من أبناء الباب في جرائم داعش أحد التحديات التي سيواجهها مجتمع المدينة ذو الصبغة العائلية المحافظة، ومما يعزّز الآمال في نجاح التجربة الثورية الثانية في المدينة إرادة أهلها في تجنب أخطاء الماضي ودرجة تعلمهم من الدروس القاسية الذي لقنوها خلال ثلاث سنواتٍ تقريباً من احتلال داعش.

مقاتلون من pyd في قرية الهيشة شمال الرقة – خاص

«غضب الفرات»
مع نهاية الجزء المريح من معركةٍ طويلة

فاضل عيساوي

مساء الخامس من هذا الشهر، أعلنت ما تعرف بـ«قوات سوريا الديمقراطية» عمليةً عسكريةً ضد داعش، أسمتها «غضب الفرات»، بهدف انتزاع الرقة من سيطرة التنظيم، انطلاقاً من مواقعها على جبهتي بلدة سلوك وقرية عين عيسى في الريف الشماليّ للمدينة.

خلال المرحلة الأولى من «غضب الفرات»، والتي انتهت قبل أيام، تراجعت داعش مسافة (15) كم جنوباً عن مواقعها السابقة، لتقترب بذلك خطوط التماس بين المتحاربين إلى بُعد (35) كم تقريباً عن مدينة الرقة. وبالنظر إلى الأرض شبه الصحراوية، وطبيعة العمران منخفض الكثافة في القرى الصغيرة على هذه الأرض، تبدو خسارة داعش في هذه المرحلة من «غضب الفرات» خسارةً غير حاسمةٍ في المراحل اللاحقة. فبالرغم من العدد الكبير للقرى المنتزعة من التنظيم –30 قرية– إلا أنها تخلو من مواقع حضريةٍ ذات قيمةٍ عسكريةٍ أو رمزية. كما أن داعش، بإدراكها صعوبة الدفاع عن هذه القرى المتناثرة على مساحاتٍ شاسعةٍ ومنبسطةٍ في مواجهة الغارات المكثفة لطائرات التحالف الدوليّ المساند لـ«سوريا الديمقراطية»، آثرت الانسحاب دون مقاومةٍ تذكر، ولولا الغارات لانخفض عدد قتلى داعش إلى حدٍّ كبير. وعلى الطرف الآخر، وحسب ما أعلنت «قوات سوريا الديمقراطية»، جرح أربعةٌ من عناصرها فقط، ولم يسقط في صفوفها أيّ قتيل، مما يكشف نوع المعارك التي خاضتها، إذ كان الهجوم أشبه بعملية استلام على الأرض لما تقدمه طائرات التحالف من السماء. وعلى هذا تكمن الخسارة الحقيقية للتنظيم في الصعوبة المضافة أمام مقاتليه لتنفيذ عمليات تسلل وتوغل خاطفةٍ في الخطوط الخلفية لعدوّه، وفي منح هذا العدو مادةً هامةً في الدعاية ضدّه، تترك آثاراً نفسية سيئة في صفوف المنتسبين إليه.

تختلف معطيات المراحل اللاحقة من «غضب الفرات» عن المرحلة الأولى منها. وقد بدأ الفريقان التحضير للأيام والأسابيع المقبلة، فرفعت داعش من وتيرة العمل في تحضير خطوط دفاعاتها شمال المدينة، وتحضير المزيد من العبوات لأعمال التفخيخ اللاحق، ويبدو أنها ستزيد من اعتمادها على المجسمات المصنوعة من الخشب والخردة على شكل مدرعاتٍ لخداع طياري التحالف، وبدأت مجموعات المؤازرة القادمة من «ولاية الخير»/ دير الزور المجاورة بالوصول إلى الرقة لتحقيق أوسع هامشٍ عدديٍّ احتياطيٍّ وعاملٍ مباشرةً في المعارك، وصولاً إلى (5000–7000) مقاتل، مع قابلية الزيادة حسب مجريات معركة التنظيم في مواجهة الجيش الحرّ في مدينة الباب بريف حلب. وكثفت داعش، داخل الرقة وفي أريافها الغربية والشرقية، من حملاتها الدعوية التحريضية الموجهة إلى الأهالي، بغاية تجنيد المزيد من أبنائهم الشبان والمراهقين والأطفال، مستغلةً مخاوفهم المحقة من الأهداف والنوايا الحقيقية للمهاجمين. وتتعزّز هذه الدعاوى بتجارب التهجير والتمييز العنصري والاعتقال في أوساط السكان العرب في بلدات سلوك وتل أبيض وعشرات القرى التي وقعت سابقاً تحت سيطرة حزب pyd الكرديّ. ويؤيد دعاوى داعش أيضاً ارتفاع عدد الضحايا المدنيين نتيجة الغارات التي تشنها طائرات التحالف الدوليّ، لا سيما مع مجازر جماعيةٍ عائليةٍ مثلما حدث في قرية الهيشة قبل أيام.

أما «قوات سوريا الديمقراطية»، وهو الاسم الملطّف الذي اتخذه حزب الاتحاد الديمقراطيّ pyd الذراع السوري لحزب العمال الكردستانيّ التركيّ pkk، كغطاءٍ متعدد الأعراق لإخفاء نزعاته التوسعية؛ فحاولت ضمّ المزيد من العرب –مجموعاتٍ وأفراداً– لتأكيد التعددية المزعومة في صفوفها أمام حلفائها الدوليين. وتألفت القوة المشاركة في المرحلة الأولى من «غضب الفرات» من مقاتلي ومقاتلات pyd بشكلٍ رئيسيّ، أضيف إليهم عند إعلان العملية كلٌّ من ألوية صقور الرقة، وشهداء الرقة، وأحرار الرقة، وثوار تل أبيض، وكتيبة شهداء حمام التركمان، والمجلس العسكري السرياني، وهي تشكيلاتٌ وهميةٌ أو شبه وهمية. واستُبعد لواء ثوار الرقة نتيجة رفضه تسلم pyd قيادة المعركة وشكوكه في نواياه المستقبلية. وبعد انتهاء المرحلة الأولى أعلنت قوات الصناديد التابعة لحميدي دهام الهادي، شيخ عشيرة شمّر، انضمامها إلى غرفة عمليات «غضب الفرات».

ستكون معركة الرقة، ولا سيما في مراحلها الأخيرة، طويلةً وشاقة على القوات المهاجمة. إذ سيبدي التنظيم مقاومةً شرسةً في دفاعه عن عاصمته السورية، ولن يكون طيران التحالف بالفعالية ذاتها عند وصول المعارك إلى أطراف المدينة وفي داخلها، مما قد يعرّض pyd إلى خسائر فادحةٍ جداً تفوق ما تكبّده في مدينة منبج بكثير.

نازحو أراضي داعش
بين مطرقة التنظيم وسندان وحدات الحماية

معاذ طلب

تعدّدت الشهادات في الآونة الأخيرة حول ممارسات قوات الحماية الكردية في المخيمات وعلى الحواجز، بما في ذلك معاناة النازحين القادمين من مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، وخصوصاً بعد اشتداد المعارك فيها، وتدمير الجسور الحيوية لمحافظة دير الزور من قبل طيران التحالف، وتدهور الأوضاع الاقتصادية التي دفعت بجزءٍ كبيرٍ من سكان هذه المناطق إلى النزوح إلى مدينتي الحسكة والقامشلي، إما للإقامة فيهما، أو للسفر إلى العاصمة دمشق عن طريق مطار القامشلي، برغبة البقاء فيها أو العبور إلى لبنان أو السفر إلى الخليج بالنسبة إلى من يحملون الإقامات القانونية في أحد بلدانه.

الطريق وسماسرته

يسلك النازحون طرقاً صعبة، وتترتب عليهم مبالغ مرتفعة كي يهربوا من مناطق سيطرة التنظيم. يقول أبو محمد، وهو من أبناء دير الزور الواصلين إلى مطار القامشلي: «اتفقت مع أحد المهرّبين لإخراجنا من مناطق سيطرة التنظيم نحو محافظة الحسكة مقابل /125/ ألف ليرةٍ سوريةٍ على كلّ شخصٍ من أفراد عائلتي الخمسة. وبعد أن تجاوزنا آخر معاقل التنظيم أخبرنا المهرّب أن علينا المتابعة سيراً على الأقدام لمسافة /10/ كم للوصول إلى أول حواجز قوات الحماية».

تمنع هذه الحواجز النازحين من الدخول إلى محافظة الحسكة، وتنقلهم إلى مخيماتٍ تابعةٍ لها، تحتجزهم فيها بعد أخذ ثبوتياتهم الشخصية من هوياتٍ ودفاتر عائلة، مشترطةً عليهم البحث عن كفيلٍ من أبناء الحسكة للسماح لهم بالخروج. وحسب شهادات ناشطين من المحافظة: «لم يلاحظ إلى الآن السماح لمواطنين من غير المكوّن الكرديّ بتقديم الكفالة لأيّ نازح». وصار هناك سماسرةٌ لتأمين كفيلٍ بمبالغ تتراوح بين الخمسين والمئة ألف ليرة.

المخيّمات

يعدّ مخيم المبروكة من أولى المخيمات التي أنشأتها قوات الحماية الكردية. ويقع في ريف رأس العين على طريق مدينة الحسكة، ويبعد 3 ساعاتٍ بالسيارة عن مدينة القامشلي. وهو مدرسةٌ في الأصل، أغلب قاطنيها من نازحي محافظة دير الزور، ويسكن في كلّ غرفةٍ (شعبة) أكثر من عائلتين في بعض الأحيان. ويوجد فيها كشكٌ صغيرٌ يبيع بعض المستلزمات للنازحين. ولا تشرف على هذا المخيم أيّ منظمةٍ إنسانية، سواءً أكانت دوليةً أم محلية. يتلقى النازحون وجبةً أو وجبتين يومياً من قبل قوات الحماية، غالباً ما تكون بطاطا مسلوقة أو برغل. ولم يشهد المخيم مؤخراً أيّ عمليات نزوحٍ جديدة، وذلك بسبب انقطاع طريق الريف الغربيّ.

ويضمّ مخيم الهول، الواقع في بلدة الهول التي تبعد /40/ كيلومتراً شرق مدينة الحسكة، عدداً كبيراً من النازحين من محافظتي دير الزور والرقة، ولاجئين من العراق إثر معارك الموصل. توجد فيه خيامٌ مجهزة، وتشرف عليه مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة UNHCR التي تقوم بتقديم المساعدات للاجئي العراق فقط، كما ذكر الناشط الإعلامي نصر القاسم المقيم في محافظة الحسكة، الذي أكد رفض النازحين السوريين الذين يقيمون في العراء تلقي أيّ مساعداتٍ إغاثية، طالبين من ممثلي الأمم المتحدة الضغط على قوات الشرطة الكردية (الآسايش) للسماح لهم بالعبور، خاصة أن معظمهم لا يود البقاء في الحسكة، بل السفر إلى دمشق عبر مطار القامشلي. ليتمّ مؤخراً سفر ما يقارب /200/ شخص عبر طيران إليوشن إلى دمشق، بعد وساطةٍ مع محافظ الحسكة نجحت بعد محاولاتٍ عدة، ولم تخلُ العملية من الرشاوى لتأمين حجوزات الطيران.

معاناة اللاجئين العراقيين

رغم ذلك تعدّ هذه الصور هي الأقل سوءاً، بعد قيام حاجز «رجم صليبي» القريب من مدينة الشدادي بإيقاف تدفق اللاجئين العراقيين -فضلاً عن النازحين السوريين- إلى مدن ونواحي محافظة الحسكة، ومصادرة جميع أوراقهم الثبوتية، وعدم السماح لهم بالعبور حتى في حالة وجود من يكفلهم.

فقد وثق «مرصد العدالة من أجل الحياة في دير الزور»، في الرابع من الشهر الجاري، وجود /5600/ شخص يفترشون الأرض قرب حاجز رجم صليبي، معظمهم من العراقيين، لا يوجد لهم مأوى أو أيّ نوعٍ من الرعاية الصحية، ما دفعهم إلى حفر الأرض وفرشها بالبطانيات ليقيموا فيها اتقاءً للبرد وخوفاً على أطفالهم، ولا سيما بعد وقوع عدّة وفيات بين المدنيين الموجودين قرب الحاجز. ويقوم عناصر من وحدات الحماية ببيعهم بعض المواد الضرورية بأسعارٍ خيالية، فبلغ سعر ليتر الماء /600/ ليرة، وربطة الخبز /1500/ ليرة، ووصلت دقيقة الاتصال الواحدة إلى /10/ آلاف ليرة. وأكد مدير المرصد، المحامي جلال الحمد، قيام منظمات المجتمع المدنيّ في محافظة الحسكة بالضغط على الجهات المعنية للسماح بنقل النازحين السوريين واللاجئين العراقيين إلى داخل المحافظة أو إلى مخيّمي المبروكة والهول، خاصة أن معظم النازحين يرغبون في التوجه إلى دمشق.

الإنترنت الفضائيّ في دير الزور:
كيف يضبط تنظيم الدولة الإسلامية عمله

سمهر الخالد

حاول تنظيم الدولة الإسلامية، خلال سيطرته على دير الزور، مراقبة عمل صالات الإنترنت بإصدار قراراتٍ كثيرةٍ لضبط عملها ومعرفة روادها؛ لكن أجهزة الإنترنت الخاصة بأصحاب رؤوس الأموال، كالتجار والصرّافين، ظلت خارج سيطرة أجهزة المراقبة.

تعدّ مصادر تمويل التنظيم وصورته الخارجية أمران غير مطروحين للمناقشة. فهما «سياديان» بالنسبة إليه، يسخّر لهما كل طاقاته وإمكانياته وتسهيلاته. لكن حركة الأموال التي لطالما راعاها، لتأمين تحصيل الضرائب عنها وعدم هروب أصحابها، تتعارض مع شنّه حملاتٍ على أصحاب صالات الإنترنت، لمنع استعمالها في تسريب الأخبار وغيره. فقد بدأ، منذ منتصف العام الماضي، سلسلة إجراءاتٍ أغلق خلالها الصالات مرّاتٍ عدّة، ومنع بعض أصحابها من إعادة افتتاحها، خاصة في مدينة دير الزور التي غاب الإنترنت عنها لقرابة السنة، ليعود إليها منذ عدّة أشهر فقط. كانت الإجراءات في البداية تخصّ منع نواشر (الواي فاي)، ثم شملت تسجيل أسماء مرتادي الصالات، بالتزامن مع بثّ إشاعاتٍ تفيد بامتلاك التنظيم أجهزةً وتقنيين وبرامج تراقب مكالمات الرواد وتسترجع الدردشات المحذوفة من أجهزتهم.

يملك الكثير من التجار والصرّافين ومكاتب الحوالات وأصحاب الأعمال أجهزة إنترنت فضائيّ، يساعدهم في عملهم في استيراد البضائع وتحويل الأموال والارتباط بالسوق الخارجية. وحسب أحد أصحاب مكاتب الحوالات في ريف دير الزور الشرقيّ، فإن متوسط الحوالات في المكتب الواحد في منطقته يصل إلى خمسين مليون ليرةٍ سوريةٍ في الشهر (95 ألف دولار أميركي)، كما أن المكاتب في منطقته تشكل تقريباً ما معدّله مكتباً لكل ألف شخص. وقد حاول التنظيم متابعة الأمر عن طريق ما أسماه المكتب الاقتصاديّ، الذي أداره أحد المبايعين السوريين من مدينة جبلة، وقد افتتح في تموز الماضي في مدينة الميادين، وقرّر من خلاله إلزام مالكي أجهزة الإنترنت، من أصحاب الأموال، باستخراج رخصٍ لأجهزتهم مدتها ستة أشهر، يمنحها المكتب بعد توقيع تعهدٍ بعدم استخدام الإنترنت من جهازٍ آخر غير جهاز صاحب الرخصة، وفي حال المخالفة يعاقب بالسجن وغرامةٍ قدرها 10 آلاف دولار وتشميع المحل وسحب الرخصة.

عرف أصحاب الأموال أن جواسيس التنظيم يراقبونهم عن طريق دخول مجموعات الوتس أب الخاصة بتعاملاتهم المالية والتجارية العامة -تهدف هذه المجموعات إلى تسهيل تسديد الفواتير وقبض الحوالات وصرف العملة واستجلاب البضائع من الخارج- بعد أن صار العاملون في مكتب الزكاة في الشحيل (انتقل مؤخراً إلى قرية أبو حردوب التابعة لناحية ذيبان) يحذرونهم من بعض طرق التعامل التي يستعملونها على الوتس، مشدّدين أن التجارة يجب أن تكون (يداً بيد وهاءً بهاء). لكن صاحب مكتب الحوالات يشكك في أن ذلك يعود إلى قرارات التنظيم، فهناك الكثير من العاملين المحليين في تحصيل الضرائب يلجؤون إلى هذه الأساليب، وغيرها، لابتزاز الأثرياء أو لمعرفة أملاكهم، لأن مكتب الزكاة يمنح العامل الذي يحصّلها نسبةً منها.

منذ افتتاح المكتب الاقتصاديّ، أو بالتوازي معه، حاصر التنظيم انتشار صالات الإنترنت، حتى أبقى أخيراً على صالةٍ واحدةٍ في كلّ قريةٍ أو مدينة، بحسب ما تفيد شهادات. وإمعاناً في إجراءاته الأمنية صار يطرح الصالات مع أجهزتها للاستثمار كل شهر، فتقدم طلبات الاستثمار للمكتب، الذي يتصل بالمقدمين على الرخص، ليخبرهم بالموافقة على طلبهم، على أنه يعطي الأولوية لعناصره (المعاقين بسبب الحرب خاصة)، أما الصالة والأجهزة فتبقى في عهدة التنظيم لقاء مبلغٍ يتلقاه صاحبها الأساسيّ. وتسيّر أجهزته الأمنية دورياتٍ خاصّةً إلى صالات الإنترنت، تدخل إليها بغتةً، وتطلب من الزبائن ترك أجهزتهم على الطاولات أمامهم فوراً، ليقوم عناصر الدورية بتفتيش المحادثات فيها. وقد دفعت الظروف التي يمرّ بها التنظيم، من خسارة الأراضي وحاجته للتمويل، إلى مزيدٍ من التشدد والتضييق على مالكي أجهزة الإنترنت.

ومنذ أيام تحدثت مصادر محليةٌ عن اعتقال التنظيم صرّافَين في مدينة العشارة، بحجة انتهاء رخصتيهما، وقامت دوريةٌ بإغلاق مكتبيهما واعتقالهما، بعد ضربهما أمام المارّة في الشارع. وتأتي هذه العملية، على ما يبدو، ضمن إستراتيجيةٍ جديدةٍ ينتهجها التنظيم، مع إحداث «مكتب الاتصالات» في الميادين، الذي أصدر مؤخراً، بحسب أحد الصرّافين، قراراً بمنح رخص الإنترنت لكل من يسجل مبلغ 25 مليون ليرةٍ في مكتب الزكاة لدفع الضرائب عنه: «معد يعطو رخص لغيرها»، كما يقول الصرّاف. وقد جاء المكتب ليحلّ محلّ المكتب الاقتصاديّ في مراقبة أجهزة الإنترنت، لكن بصلاحياتٍ أكبر وخطة عملٍ جديدةٍ كما يتناقل البعض.

يقع الإنترنت بين حاجة التنظيم إلى الترويج لنفسه وتواصل عناصره بذويهم ومردوده الماليّ من جهة، وخوفه من استعماله كسلاحٍ ضدّه من جهةٍ أخرى. وبين هذا وذاك تنشط اجتهادات قادته وخسّة عناصره. فهل يستطيع التوفيق بين كل ذلك؟!

العنصر الحكائيّ في أخبار الثوار

علي خطاب

للفنان عمرو عيسى

أخذ الكثير من أخبار الثوار شكل الحكايا في سردها وعناصرها. وكانت دائمة الخروج عن هدفها الأساسيّ، في الإخبار أو تسليط الضوء أو وصف الحدث أو حتى التسلية، إلى أهدافٍ أخرى. وكانت لها دوافعها الخارجة عن الإرادة، فكما كانت استجابةً لمطلبٍ نفسيٍّ جماعيّ، فقد صدرت عن عقلية الأهالي ذاتهم.

ففي الأوقات العصيبة التي مرّ بها الحراك السلميّ، حين كانت تغلق الدروب أمام الثوار بسبب الردود العنيفة التي كانت تواجههم، كان يشاع خبر اغتيال مسؤولٍ ما كحلٍّ وحيدٍ أمام تلك المآزق التي لم يجهز المتظاهرون أنفسهم لها. فيبدأ الخبر على شكل تسريبٍ من سائق هذا المسؤول أو مرافقه أو مديرِ مكتبه، ليبدو كشخصٍ قريبٍ من الناس، فيتوحد الفاعل والشاهد والراوي، بعد أن تذوب الحدود بينهم في ذلك الحدث/المطلب الجماعيّ المشترك، وتسقط أفعال النقل (قال أو حكى)، حتى يتحول الخبر إلى حكايةٍ بتفاصيل تشمل حتى اللحظات التي من المفترض أن تكون فيها شخصية الخبر بمفردها.

ومع انتشار كتائب الجيش الحرّ في دير الزور، منتصف 2012، وبدء حملة الحرس الجمهوريّ، صارت أخبار الثوار مكرّسةً للجوانب العسكرية. ومنها أن جنود النظام الذين شاركوا في الحملة كانوا يمشون على جثث القتلى من زملائهم، في حكايةٍ تؤكد شجاعتهم وجرأتهم وتدريبهم العالي، فهم بذلك أعداء أقوياء كما يبدو من الخبر. لكن الجيش الحرّ، الذي بقيت منه أعدادٌ قليلةٌ فقط في المواجهة، استطاع أن يوقف زحفهم. بينما يأتي خبر تعاطي هؤلاء الجنود حبوب الهلوسة، وقد ظهر في الفترة ذاتها، للتخفيف من الشجاعة التي منحهم إياها المشي على جثث بعضهم. كما أن القتلى من قادة كتائب الجيش الحرّ (قيصر الهنداوي خاصةً) لم يموتوا، الأمر الذي ظل متداولاً لمدّةٍ طويلة، مع تأكيد متناقليه أنهم رأوه بأعينهم في المكان الفلانيّ. فتعويل الأهالي على شخصية المقاتل وبطولته الفردية وصفاته الجسمانية، ووضع الآمال في كل ذلك، والحاجة الماسة لإيقاف الشعور بالخيبة؛ جعلت من الجميع صانعين ومتلقين لخبر تكذيب موت القائد.

كما يطفو العنصر الحكائيّ بشكلٍ واضح بعد الخلافات بين الفصائل المقاتلة. إذ إنّ الفصيل المغلوب، وقد جُرّد من سلاحه أو عتاده أو اعتقل عناصره أو اغتيل قائده، دائماً يُظهر خبراً يفيد أنه كان يحضّر لعملٍ عسكريٍّ ضخم يهدف إلى تحرير مناطقَ أو الهجوم على قطعٍ عسكرية. ينطبق هذا على الكتائب الصغيرة كما الفصائل الكبيرة، ويشمل كذلك تنظيم الدولة. في محاولةٍ للاستعطاف وكسب التأييد، أو إلقاء اللوم على الخصم والدفع باتجاه الشعور بالذنب، ورفع التهم الموجَّهة من الطرف المهاجم، الذي يكون في العادة قد كثف جهود عناصره وأنصاره لإشاعة مساوئ الفصيل المغلوب. كما يطفو بشكلٍ مطردٍ، مع هرب قائد فصيلٍ ما، أن الهروب تمّ -بحسب تلك الأخبار- بملابس نسائية. ويخدم ذلك هدف إنزال أكبر هزيمةٍ معنويةٍ محتملةٍ بالخصم.

في تلك الأخبار/الحكايا لا يسمح دور الفرد ولحظة الحدث بظهور العناصر الواقعية الأخرى، ويبرز ذلك جلياً في خلافات الثوار، التي تحدث عادةً حول إسهامات شخصيةٍ ما وموقعها في الثورة، فتبدو الخلافات بين مروياتٍ متعددة، تحاول كل منها تنميط تلك الشخصية بشكلٍ ما، فتتنقل من «الحرامي» إلى «البطل».

كما تُربط النتائج بأسبابٍ أخرى أكثر قرباً من العقلية السائدة، فتصبح المرأة -على سبيل المثال- سبباً لأحداثٍ كبيرة، كما حصل عند ربط إعداماتٍ قام بها تنظيم الدولة، عند سيطرته على دير الزور، بقسَمٍ أطلقه أحد قادته المحليين، عامر الرفدان، أنّ يقتصّ لإحدى النساء اللواتي اعتقلن في وقتٍ سابق.

وإذا كانت الحكاية الشعبية في الماضي تُنقل شفوياً، فإن حكايا اليوم (الأخبار هنا) وجدت طريقها إلى التدوين، فقد أتيحت للكثيرين كتابة أفكارهم وحكاياهم، ونقل ما سمعوه -بسرعةٍ فائقة- عبر شبكات التواصل الاجتماعيّ، التي تشكل هذه الأخبار فيها «التاريخ الآخر» إن صح التعبير، او ما يمكن أن يكون «الإعلام البديل عن الإعلام البديل».

بعيداً عن صدق هذه الأخبار وكذبها، ومعقوليتها وعدمها، فإن الجدير بالملاحظة هو المشتركات فيها، حتى تبدو وكأنها نتفٌ من تاريخٍ بلا زمانٍ ومكانٍ محددين، تكون فيه الأحداث والشخصيات قوالب جاهزة، تبث فيها الروح أسماءٌ ووقائع متغيرةٌ باستمرار، لكن بصفاتٍ متشابهةٍ إلى حدٍّ بعيد.

أم صالح الحلبية:
«لن أصالح! وبذوري ستملأ الأرض..»

مصطفى أبو شمس

حلب - حيّ الحيدرية - عدسة جلال المامو - خاص

هناك بيوتٌ لا تعترف بالطفولة مبكراً، ولا تفشي بحبها لأبنائها. تشاهدهم يكبرون في مساحات الغرف الضيقة، وتزرع فيهم سلوك الرجولة منذ خطواتهم الأولى. نساؤها لا تنحني إلا لترفو أحلام صغارها، ورجالها كشجر الغار.

في حيّ الحيدرية الشعبيّ، شرق مدينة حلب، كان منزل أم صالح، ككل بيوتات الحيّ العشوائيّ، يحتل مساحةً من الطريق الترابيّ الذي تغيب عنه كل الخدمات ويسكنه دفء العائلة المكوّنة من أربعة شبانٍ وثلاث فتيات، كلهم متقاربون في السن.

أم صالح امرأةٌ خمسينيةٌ مليئةٌ بالقوة والحنان في آنٍ واحد. تنقلت منذ زواجها بين بيوتٍ كثيرة، كحال معظم السوريين في رحلة البحث عن منزلٍ لا يستنزف إيجاره معظم دخل زوجها، إلى أن حطّ بهم الرحال في هذا المنزل المؤلف من ثلاث غرفٍ وحديقةٍ صغيرة، تسميها «الحاكورة».

أتعبتها الحياة ولكنها، معتمدةً على موروثها الفطريّ في الصبر والتسليم لله تحت عنوان «البركة»، كانت تصحو قويةً كعادتها كلّ يوم لتعارك الحياة مع زوجها وأطفالها، فهم كل ثروتها كما كانت تقول.

استعارت أم صالح من ذاكرتها شكل الطريق الترابيّ، وكيف كانت تبدأ فجراً مع نساء الحيّ بكنسه ورش الماء عليه فيبدو كلوحة، ثم يملأ الأطفال الشارع ضحكاً ولعباً وبكاء. قالت: «مشوا على كل رصيفٍ في هذا الطريق». أضاء وجهها وهي تستعيد فرح طفولتهم وتستحضر ما صار عصياً على العودة، فهي تعرف أن الزمن لا يعود إلى الوراء.

«كانوا صغار» عندما دخل الجيش الحرّ إلى مدينة حلب في آب 2012. الكبير صالح كان في الجامعة. كنت أنظر في وجهه حين يدخل إلى البيت، وكنت أعرف أنه شارك حتماً في المظاهرات التي كانت أخبارها تتوارد من نساء الحيّ في جلسات الرصيف. من سيخرج إن لم يخرج صالح! منذ بدأ الحديث عن المظاهرات في آذار 2011 تبدل طفلي، صار أكثر قوةً وصلابة، وباتت ملامحه تشي بأن حدثاً كبيراً قد استقرّ في قلبه.

كنت أسترق السمع إلى مكالماته الهاتفية مع أصدقائه، ويتسارع قلبي عندما يحاول التمويه بكلماته، فيستبدل بكلمة «مظاهرة» جملة «متى سيبدأ العرس؟». لا أعرف إن كان يحاول التخفيف من خوفي عليه ولكنّ ما كنت أعرفه أن خطوط الهاتف مراقبة، و«حتى الحيطان لها آذان» في بلدٍ يحكمه عناصر الأمن. في الحارة كان الكلام عن حاجز «طريق الباب» القريب وكيف اعتقل الكثير من الشباب. كانت التهم جاهزة، وكانت الأمهات تبكي أطفالها، أما الرجال فاكتفوا بالسكوت. لا أحد يستطيع التوسط عندهم ولا حتى السؤال عن ابنه الذي اعتقل. «كان الخوف مزروع بكل مكان، والانتظار والدعاء هو كل اللي طالع بإيدينا».

كان البرد يحزّ قلبي عندما تراودني فكرة اعتقاله، ولكني لم أكن أحاول إيقافه ولا حتى سؤاله. «سلّمته لله»، فقد كنت أعرف أني لن أستطيع منعه. كنت أكتفي بتفتيش ثيابه التي أُصرُّ على غسلها عند عودته والاطمئنان إلى إزالة كل الأدلة التي توحي بأنه كان هناك، أشمها وأضمها إلى صدري دون أن يراني.

إخوته الثلاثة كانوا صغاراً، أو هكذا ترى الأم أطفالها مهما كبروا. أصغرهم علي كان في السادسة عشر من عمره، لم يخطر في بالي أنه سيكون شهيدي الأول.

كان هادئاً وجميلاً. كبر في غفلةٍ مني وانتظم في صفوف الجيش الحرّ. ليس لدينا خيارٌ آخر، «كل حدا مات له أخ أو صديق، والشباب اقتنعوا بالثورة وعرفوا أنو النظام ما رح يسقط بالمظاهرات اللي كان كل يوم عبيروح فيها أكثر من شب، يا بيعتقلوهن يا بيستشهدوا. وكان لازم الشباب يدافعوا عن حالهن وبلدهون، هاد حقّ وما منقدر نوقف بوجهون».

في شباط 2015 استشهد علي في معركة صد قوات النظام عن قرية حردتنين في الريف الشماليّ لمدينة حلب. جاؤوا به عريساً إليّ. وقتها فقط، حين لمست وجهه البارد، أدركت أن ذقنه قد اكتملت.

كان شتاءً قاسياً، قالت أم صالح وهي تنظر إلى قطعة الأرض الصغيرة المجاورة لمنزلها، التي كانت تزرع فيها بعض الخضراوات. حرّكت يدها وكأن الكلمات تجمدت على شفتيها ثم قالت: «ربما لو كان حياً لما استطاع النظام أخذ الطريق الذي رواه بدمه».

اختنقت بحجم الخذلان واللاجدوى في حلقها. ربما شعرت أن استشهاد علي صار سدىً بعد أن استطاع الأسد السيطرة على الطريق بين حندرات والزهراء، مروراً بحردتنين ورتيان، في شباط 2016.

«هل هي مصادفةٌ أن يؤجل استشهاد علي تلك السيطرة سنة كاملة؟». هي المرأة التي لا تحفظ التواريخ صارت تهتم بنشرات الأخبار ومناطق الصراع وأخبار المعارك، تفرح لتقدم الثوار وتلعن النظام وحلفاءه. صار لها ثأرٌ شخصيّ.

نشأتُ في قريةٍ صغيرةٍ بالقرب من اعزاز. كان لدى والدي أرضٌ كبيرة، كنا نزرع فيها كل شيء. أرادت أم صالح أن تخرج من ذاكرتها: «إن سلم الله هذه الأرض ستعيننا على ويلات الحصار». منذ سيطرة النظام على طريق الكاستيلو في آب 2016 منع حتى الهواء من الدخول إلى أحيائنا الشرقية. الأسواق شبه فارغة. قالت لي جارتي إنها ذهبت إلى السوق فلم تجد إلا بعض الحشائش والباذنجان، كيلو الباذنجان بـ750 ليرة. منذ استشهاد عبدو لم أذهب إلى السوق.

نظرتُ إليها، للحظةٍ رأيتها شاخت، كل التواريخ عندها ارتبطت بالفقدان.

انتظرَتْ هنيهةً، تنفّستْ ثم أكملت: عبدو كان أضخم أبنائي. الثالث بينهم. «شاب بيعبّي العين». كان مع الفوج الأول من الجيش الحرّ. هو أكبر من علي بسنةٍ واحدة. استشهد يوم عرسه. كنت أنوي تزويجه في ذلك اليوم من تشرين الثاني 2015، ولكنه حين سمع بتقدم داعش نحو قرى اعزاز في الريف الشماليّ قرّر الذهاب إلى هناك مع أصدقائه. «كان جندياً بحق». لم أفلح في تأجيل ذهابه، كان على موعدٍ مع الموت. لم يفلح دعائي بعودته سالماً. عاد يحمل جراحه، أصابته طلقةٌ في عموده الفقري. أسعفوه إلى تركيا، بقي هناك شهراً كاملاً في المشفى. لا أعرف كيف وصلتُ إلى تركيا، قطعت الحدود قريباً من اعزاز، مشينا لثلاثة أيام حتى استطاع المهرّب إدخالنا. لم أكن أشعر بالتعب، القلق على عبدو كان هو ما يسيّرني. وحين وصلت رأيته، كان ممدداً على سريره، وقد أحسّ بي. راودني حلم يقظةٍ أني سأعود معه إلى بيتنا، سأخفيه بين جنبيّ. بدأت صحته بالتحسن بعد إجراء جراحةٍ له. خارج غرفته في حديقة مشفى كيليس، كنت مع ابني الأكبر صالح، الذي كنت قد أرسلته إلى تركيا مع أطفاله بعد استشهاد علي، كان على أحدنا أن يبقى حياً. أتعرف؟ منذ شهرين صار لديه طفل أسماه علي كعمّه. أرجو أن يكون كذلك، ويأخذ حظه في الحياة. بعث لي صورته، كم تمنيت أن أشمّ رائحته. هو من يستحق الحياة، هو من سيكمل.

خرجت المترجمة التي تعمل في المستشفى للبحث عنا. حين رأتنا قالت: عبدو يريد عروسه، هو ينادي باسمها. ذهب صالح فأحضرها من المنزل. لقد أتت معنا حين وَصَلَنا خبر إصابته. في المشفى كتبت كتابه على عروسه، لكن استشهاده كان أسرع من فرحي بأولاده. دفنته بجانب أخيه الأصغر علي. «الأسد وداعش وجهان لعملة واحدة»، كلاهما قتل حلم صغارنا، وكلاهما لا يأبه لقلوب الأمهات.

«هذه الحرب أكلت بذوري»، قالت لي أم صالح في رسالة صوتية على الواتس آب وهي تحدثني عن بذور الحديقة التي زرعتها بعناية.

هذا الشارع كان يضجّ بالأطفال. منذ أن تقدم النظام بالقرب من دوار الجندول نزح معظم ساكنيه. معظم البيوت هدمها الطيران. في كل بيتٍ شهيدٌ وربما أكثر. لم يعد الموت يخيفنا، لكن الناس نزحت خوفاً من الاعتقال. هناك من يتحدث عن اقتراب قوات الأسد من الحيّ. بقيت أنا وابني مصطفى هنا، قررنا عدم النزوح، أنا لن أترك بذوري.

بدا الحديث عبثياً وأنا أحاول التركيز لاستحضار وجه الأم التي زرعت بذورها في كل مكان، تستعيد طفليها الشهيدين وصورة بكرها اللاجئ وتكتفي بانتظار ما يسدّ الرمق. ولكنها لم تكن أبداً محطمة مثلي وأنا أستمع إليها.

منذ أيام تواصلت معها بعد أن غادرتُ المدينة منذ أشهر قليلة. أردت أن أسألها عنّ الهدنة التي أعلنتها روسيا وقوات الأسد، وأُخبرها أن باستطاعتها الخروج من المدينة إن أرادت.

كانت الإجابة كما تخيلتها، ولكن بُعد المسافة حماني من نظراتها: «أنا لن أصالح. في كل بيتٍ هناك ثأرٌ شخصيّ. لم تعد القضية مسألة تغيير نظام، ولم تعد كلمة حرية تكفينا».

«نريد لأبنائنا الراحة في قبورهم. نحن لا نملك الكراهية، ولكننا لن نستطيع نسيانهم ولا خيانة دمهم. سننتصر، كلي ثقةٌ أن بذوري ستملأ هذه المدينة».

«لم يعد هناك ما نخسره، كل ما تبقى لنا «شوية كرامة». أتريد أن نسلم أنفسنا للقاتل؟! ستبدأ المعركة قريباً. هذه حلب أم الشهداء والحضارات، لم يفلح أحد في اقتلاعها سابقاً ولن يفلح الروس والأسد اليوم. هذه البلاد لنا».

الشقيقان علي وعبدو قبل استشهاد الأول (يمين) بساعات

ثانوية تركمان بارح الشرعيّة ودورها في الثورة

محمد سرحيل

تعدّ مدرسة تركمان بارح الشرعية إحدى أكبر حواضن الثورة والجيش الحرّ في الشمال السوريّ. فما هي؟ وما تاريخها؟ وهل كان سبباً لانتقام تنظيم الدولة الإسلامية منها؟

نبذة تاريخية

ثانوية أبو عبيدة بن الجرّاح الشرعية، التي باتت تعرف بـ«ثانوية تركمان بارح الشرعية» نسبةً إلى القرية التي أنشئت فيها، وتقع في الجهة الشمالية الغربية من مدينة حلب، قرب الحدود التركية. افتتحت المدرسة عام 1989، وهي داخليةٌ تدرّس المواد الشرعية والعامة، تضمّ المرحلتين الإعدادية والثانوية، وكانت تستقبل قرابة ألفٍ ومئة طالب وطالبةٍ من المحافظات السورية، تقدم لهم الإقامة والطعام. وهي تتبع وزارة الأوقاف السورية، لكنها لا تتلقى دعماً منها، بل تعتمد على التبرّعات المادّية والعينيّة، التي تقتطع الأوقاف نسبة 15% منها.

اتّسمت المدرسة بمنهجها العلميّ. إذ عُرفت بنبذها للغلوّ والتشدد من جهة، وتنقية الدّين من الخرافات والبدع من جهةٍ أخرى، وهو ما ميّزها عن بعض المدارس الشّرعية الأخرى.

منذ عام 1992 استقبلت الثانوية الطلاب الأجانب من تركيا والشيشان وداغستان وروسيا وحتى جزر القمر وغيرها، وصل عددهم إلى 110 طلّاب، بقوا فيها حتى عام 1997 عندما صدر قرارٌ حكوميٌّ بنقل كافة طلاب الشريعة الأجانب إلى دمشق.

خرّجت المدرسة عشرات الطلاب والحفّاظ المجازين. وحاضر فيها علماءٌ كبارٌ، كالمحدّث نور الدين عتر الحلبي، ومحمد هشام برهاني الدمشقي، وفقيه حلب وفرضيّها الأول يوسف هنداوي، مدير الجامع الأموي الكبير (المغيّب في سجون النظام حتى الآن). وكذلك حاضر فيها شيخ مشايخ اللغة والإعراب في حلب د. فخر الدين قباوة، وغيرهم.

حراكها الثوريّ

مع انطلاق الثورة شكّلت المدرسة، بطلابها وكادرها التدريسيّ والإداريّ، كبرى حواضن الحراك الثوريّ والمسلّح في ما بعد؛ إذ كانت تضمّ خزّاناً بشرياً من كافة قرى الريف الشماليّ والغربيّ والشّرقيّ لحلب، ما شكّل قاعدةً ثوريةً صلبةً في تلك القرى والبلدات.

ومنها خرج العديد من القادة الفاعلين والمؤثّرين في الثورة، ومن أبرزهم مديرها منذ 2006 الشيخ عبد الله العثمان، أحد مؤسسي لواء التوحيد، رئيس مجلس الشورى في فصيل الجبهة الشامية حالياً. وكذلك الموجّه والمدرّس زاهر الشرقاط الذي قاد فصيلاً عسكرياً وانتقل إلى الإعلام في ما بعد (اغتالته داعش في تركيا. انظر ترجمته في العدد 71 من «عين المدينة») وآخرون. كما قدمت عدداً من الشهداء في المظاهرات والعمل المسلّح.

مع دخول الجيش الحر مدينة حلب صيف عام 2012 أُغلقت المدرسة لأول مرّة، وتحوّلت إلى مأوىً للنازحين من المدينة، فاستقبلت آنذاك أكثر من 100 عائلة. وفي العام الدراسي 2013–2014 أُعيد افتتاحها ليصل عدد روّادها إلى 290 طالباً. ومع انتهاء امتحانات الفصل الأول أُغلقت للمرة الثانية بعد وصول داعش إلى مشارف القرية، قبل أن تتمكن من السيطرة عليها أواخر تموز 2014.

الثانوية في ظل تنظيم الدولة

تحت سيطرة داعش وصلت أنباءٌ شحيحةٌ عن حال المدرسة، تحدّث بعضها عن إحراق مكتبتها التي تحوي ستّة آلاف عنوان من أمّهات الكتب في جميع الاختصاصات، ونقل أثاثها إلى مكانٍ آخر. وتحدثت أنباءٌ أخرى عن تحويل مطبخها -الذي كانت تعدّ فيه الوجبات للطلاب- إلى ساحةٍ تحوي عدّة زنازين صغيرةٍ للمعتقلين. لم يكن ذلك مستغرباً ولا مُستبعداً، إلا نبأ تحويل المسجد إلى مرمىً للنفايات والخُردة، فقد تجاهله الكثيرون واعتبروه مبالغاً به!

مع وصول قوّات عملية «درع الفرات» إلى القرية، في الرابع من تشرين الأول 2016، لم يكن دخول الثانويّة سهلاً بداية الأمر نتيجة الألغام في محيطها. وبعد دخولها أثبتت الصور صحّة تلك الأنباء، وتعدّتها إلى قيام داعش بإحراق السجن قبل انسحابها. ولم يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ؛ بل حصل ما لم يكن متوقّعاً!

فقد توجه عددٌ من المدنيين برفقة أحد عناصر الجيش الحرّ إلى مسجد الثانوية لإعادة تأهيله، ليفاجؤوا بتحويله إلى مستودع مهجور، يلقي جهاز الحسبة فيه ما يصادره من أجهزة الاستقبال الفضائية. ومع بدء تنظيفه انفجر لغمٌ مزروعٌ داخل باحة المسجد، استشهد إثره ثلاثة أشخاص وجرح عشرة آخرون!

تأهيل المدرسة بين المأمول والممكن!

يقول الشيخ محمد ياسر أبو كشة، رئيس المجلس الشرعي في حلب، إنّه يأمل في إعادة افتتاح المدرسة مجدداً، ويعدّها من الصروح العلميّة الهامة التي يجب استغلالها، نظراً لعدم تمكّن ثانويّتي مارع واعزاز الشرعيتين من استيعاب مزيدٍ من الطلاب، مشيراً إلى صعوبة وصول طلاب القرى المجاورة إليها. وأفاد أبو كشة بأن المجلس الشرعي خاطب المجلس الإسلاميّ لمتابعة هذا المشروع والاعتماد على كوادر المجلس الشرعيّ بحلب لإدارته.

سجن داعش في المدرسة - رويترز

زغاريد الحقد على أطراف دمشق

مهدي جواد

هل يمكن لزغاريد الفرح أن تتحوّل إلى زغاريد حقد؟ هذا ما فعلته الحرب ببعض السوريين الذين رأيناهم يحتفلون، ونساؤهم تزغرد من شرفات المنازل في ضواحي دمشق، كلما قام طيران النظام بدكّ بلداتٍ لا تفصلها عنهم سوى كيلومتراتٍ معدودة.

جرمانا إحدى مداخل الغوطة الشرقية، وتكاد تكون البلدة الوحيدة التي لم تتعرّض للتدمير والتهجير في المنطقة. غالبية سكانها من الدروز ونسبةٍ أقلّ من المسيحيين، قبل أن تكتظ بالنازحين السنّة من قرى الغوطة وبلداتها ومن مناطق سورية مختلفة. في جرمانا كانت الكثير من النسوة ترسلن أبناءهنّ سعيداتٍ إلى جبهات الموت، وتزغردن على الشرفات كلما سمعن صوت قنابل الطيران المدمرة وهي تنزل على رؤوس شركائهنّ في الوطن -كما يفترض- في يلدا وعقربا والمليحة وزبدين وجسرين، فيما كان رجالهنّ ينصبون الحواجز على مداخل البلدة ليذلوا وينكلوا بأبناء هذه المناطق الهاربين من الموت والجوع والحصار....

يروي أبو خالد، الرجل الستينيّ الذي لم يغادر بلدة سقبا في حياته الا ليتبضع مع عائلته من دمشق في المناسبات، عن نزوحه هو ومن تبقى من عائلته إلى جرمانا لإنقاذ من يمكن إنقاذه:

«بقينا في سقبا حتى نهاية عام 2012. كانت الحرب قد أصبحت شاملة، ووصل الجيش الحرّ الى مشارف دمشق، لكن القصف اليوميّ والحصار ومقتل ثلاثةٍ من أولادي (شابان وفتاة) دفعني إلى لملمة من تبقى من العائلة إلى جرمانا لأنها الأقرب إلينا ولنا فيها معارف وأصدقاء من أيام العمل في الأرض وبيع المحاصيل. لكن عناصر قوّات النظام على الحواجز أبقونا لأيام حتى سمحوا لنا بالدخول، بعد أن أخذوا منا كل ما أخرجناه معنا من مصاغٍ وموبايلات. وصلنا إلى جرمانا أشبه بشحاذين لا نملك ثمن سندويشة فلافل. سكنّا مع عائلة أخي الأصغر التي خرجت قبلنا، حتى وجدتُ عملاً في منتزهٍ بمساعدة أهل الخير».

«ما يجرحنا ليس الفقر والتشرد والنزوح بقدر ما تجرحنا نظرات الناس إلينا هنا وكأننا يهود!! والفرحة التي يجاهرون بها أمامنا حين يسمعون عن مذبحةٍ في الغوطة أو حين يضرب الطيران بيوتنا وأرزاقنا. والله يفرّج...». بهذه العبارة التي أصبحت لازمةً سوريةً ينهي أبو خالد حديثه.

حيّ عش الورور مستوطنةٌ حقيقية، كما يقول أهالي برزة من جيران هذا الحيّ الفقير الذي يشكل العلويون النسبة العظمى من سكانه. يقول (خليل، ر) وهو من ناشطي حيّ برزة خلال الثورة السلمية:

«منذ المظاهرات الأولى للحيّ أخذ أهالي «العش» يهاجمونه، مزوّدين بالعصيّ والسكاكين والمسدسات والبنادق ليقمعونا -نحن السكان الأصليين- ويقتلونا، أو يجرّونا إلى فروع الأمن حيث الموت أرحم من البقاء. نحن جيرانٌ ونعرف بعضنا، لكنهم ضحوا بكلّ العشرة وانحازوا إلى الظالم وصاروا شركاء في الجريمة للأسف. كيف سنعود جيراناً مع الذين قتلوا أولادنا ونهبوا أرزاقنا وبيوتنا؟!».

في حيّ الميدان الدمشقيّ منطقةٌ صغيرةٌ تكاد تكون شارعاً واحداً تحاذي الحيّ، أسموها «حيّ الأسدّ»، سكانها من أبناء الطائفة العلوية المهاجرين إلى العاصمة. يروي محمود، الفلسطينيّ السوريّ ابن مخيم اليرموك، ما فعله سكان هذا الشارع الصغير:

«كان هذا الحيّ هو المنجم الذي يخرج منه القتلة إلى شوارع الميدان والقدم والمخيم ليقمعوا المتظاهرين السلميين، ويسهموا في تحويل الثورة إلى مجموعاتٍ مسلحةٍ بدأت كحاجةٍ مشروعةٍ للدفاع عن النفس وعن الأحياء المعارضة ضد انتهاكات النظام وميليشياته، ثم تحولت إلى مشروع طائفيٍّ موازٍ لطائفية النظام، وممولٍ من أطرافٍ إقليميةٍ ودوليةٍ يهمها إفشال الثورة السورية كمشروعٍ للتغيير وبناء دولة المواطنة والقانون».

في حيّ التضامن أيضاً، يضيف محمود: «كان لشبّيحة «شارع نسرين»، الذي تقطنه أغلبيةٌ علويةٌ تنحدر من قرية عين فيت في الجولان، دورٌ كبيرٌ في تحويل المظاهرات إلى مواجهاتٍ بين أبناء الحيّ نفسه، بمؤازرة قوات النظام ومخابراته لجماعة عين فيت. وكان يكفي أن يُلتقط شابٌّ من «حارة الديرية» أو من «حارة التركمان» أو من النازحين أو الفلسطينيين -المهم أنه سنّي- من حواجز شبيحة شارع نسرين حتى يجد العابرون جثته مرميةً في زقاقٍ من أزقة الحيّ».

أما حيّ المزة 86 فكان مخصصاً لتصدير الشبيحة إلى المعضّمية وداريا والمزّة... بينما تكفّل علويو مساكن الحرس وحيّ الورود غربيّ دمشق بقمع الحراك الشعبي في قدسيا ودمر البلد والهامة...

وفي كلّ هذه الأحياء كانت زغاريد النسوة تلعلع كلما ضُرب حيٌّ مجاورٌ لطالما عملوا فيه وشاركوا أبناءه الخبز والملح...

ويتساءلون من أين اندلع العنف وازدهرت الطائفية؟؟

ويتحدثون عن العرعور والنصرة وداعش...

أليس هؤلاء هم الدواعش الأوائل؟!

بنوك الدم في شمال سورية:
حاجاتٌ كبيرةٌ وإمكانياتٌ قليلة

مريم أحمد

من صفحة بنك الدم السوري الحر على الفيسبوك

القصف المستمرّ هو نقطة بداية معاناةٍ طويلةٍ للمصابين والجرحى، من أطفالٍ ونساءٍ ومسنّين وشبّان، في مناطق الشمال السوريّ. لا ينتهي الأمر بالخروج من تحت الأنقاض، لتتفاقم المعاناة في البحث عن المشافي والأدوية والأطباء، والحصول على وحدات الدم عند الحاجة إليها. وكانت هذه الحاجة الملحّة في المدن والبلدات الخارجة عن سيطرة النظام دافعاً قوياً لبذل الكثير من الجهود لتأسيس بنوكٍ للدم، وإن بإمكانياتٍ ومعدّاتٍ بسيطة.

مظاهر مألوفة

يستهدف القصف المدنيين في الأسواق والتجمعات. وبعد كلّ مجزرةٍ يعلو صوت المؤذن، لا لرفع تكبيرات الصلاة بل لدعوة الأهالي إلى التبرّع بالدم، فترى العشرات يتقاطرون إلى النقاط الطبية أو إلى الأماكن المحدّدة في النداء، ليتمّ نقل الدم منهم في ظروفٍ غير صحيةٍ في أغلب الأحيان، ودون مراعاة أدنى شروط السلامة، من فحصٍ للدم وشروط تخزينه، بسبب الظرف الذي تعيشه أغلب المشافي والحاجة الملحة إلى الدم، مما يجعل القائمين على نقله يتجاوزون الكثير من الفحوصات التي يجب إجراؤها قبل ذلك. وهنا تبرز أهمية بنك الدم الذي يسهم في التغلب على النقص الحادّ في توافر الدم، وفي تخفيف عناء البحث عن الناس، ودرء مخاطر التبرّع المباشر دون أيّ فحص.

جهودٌ خجولة

أُسّست بنوكٌ للدم في مدنٍ ومناطق عدّة في شمال سورية، ومن أهمها بنكٌ في حلب الشرقية المحاصرة، تعرّض للقصف وخرج عن الخدمة في الآونة الأخيرة، وبنوكٌ أخرى في ريف إدلب، مثل بنك مدينة كفرنبل، وبنك مدينة سراقب، الذي لم يسلم من القصف هو الآخر، واللذان يخدمان ريف إدلب الشماليّ وريف حلب الغربيّ. وتعمل هذه البنوك على مدّ المشافي والنقاط الطبية بحاجتها من الدم ومشتقاته، مثل الركازة والكريات والبلازما وصفيحات الدم. وتؤمّن البنوك الدم من خلال جولاتٍ وحملات تبرّع في المدن والبلدات والقرى، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في تلك الأماكن، من مجالس القرى والأحياء والنقاط الطبية والمشافي والمستوصفات. وللمراصد الميدانية دورٌ كبيرٌ في الحشد والحثّ على التبرّع بالدم من خلال توجيه نداءاتٍ متكرّرةٍ عبر الأجهزة اللاسلكية التي لا يخلو بيتٌ منها.

أبو أحمد (40 عاماً) قال لنا: «أتبرّع في بنوك الدم بشكلٍ دائم. عندما أسمع نداءً -عبر المآذن أو القبضات- أركب دراجتي وأذهب إلى المكان، فهذا أقل ما يمكن أن نقدمه لأهلنا سواءً أكانوا جرحى أم مرضى. اليوم أنا متبرّعٌ ولربما في الغد أكون المتبرَّع له».

معدّاتٌ بسيطة وتحدياتٌ كبيرة

بمعدّاتٍ بسيطة، ومستعملةٍ في غالبيتها، وصلت إلى البنوك المحدثة من بعض المتبرّعين والمنظمات؛ سخّر القائمون على هذا العمل طاقاتهم للقيام بمهمة قطاف وتخزين الدم، محاولين تطبيق معايير الأمان أثناء الحصول على دم المتبرّع والتأكد من سلامته. فبعد الحصول على الدم يعمل القائمون على تحليله للتأكد من خلوّه من الأمراض الإنتانية السارية، ثم فصله إلى مشتقاته كلٍّ على حدة، مثل الركازات والكريات والصفيحات والبلازما. يجري هذا العمل في ظروفٍ صعبةٍ جداً، ومعوقات استمراره كبيرة، أهمها القصف المتكرّر للمؤسسات الطبية، بالإضافة إلى نقص الخبرات وهجرة الأطباء، ونقص كبير في المواد مثل أكياس الدم الفارغة، وصعوبة تأمين المعدّات المتطوّرة لفحص الدم، وأخرى لحفظه، وغلاء الوقود اللازم لمولدات الكهرباء الأساسية في البنك، وضعف سلسة التبريد خلال التنقل بين القرى، والافتقار إلى السيارات الجوالة خلال عملية قطف الدم، واستهداف الطيران الحربيّ المتكرّر للتجمعات البشرية مما يضطرّ البنك إلى تغيير مكان القطاف وعدم إطالة وقته؛ كل تلك الأسباب جعلت هذه المؤسسات عاجزةً عن تلبية الحاجة الكبيرة والدائمة للدم.

وقد التقت «عين المدينة» بالدكتور بدر رسلان، مدير بنك الدم في كفرنبل، للحديث عن التحديات التي تواجه عملهم، فقال إن أهمها صعوبة تأمين المواد المخبرية الغالية الثمن، ودفع أجور العاملين، وتأمين الديزل للمولدات، وتأمين سياراتٍ لنقل كادر البنك أثناء التنقل بين القرى والبلدات للقطاف.

تعدّ الحالات الإسعافية الناتجة عن القصف، الجوي والمدفعي، المستفيدة الأولى من بنوك الدم، ويأتي في الدرجة الثانية مرضى التلاسيميا وهم يحتاجون إلى نقل الدم بشكلٍ مستمرّ، بالإضافة إلى مرضى العمليات الجراحية المعتادة.

في ظلّ القصف المستمرّ لمناطق المدنيين أصبحت حياة عشرات الناس رهن زجاجة دم واحدةٍ تمنحهم فرصة العيش من جديد، في ظلّ النقص الحادّ في المعدات والتحديات الكبيرة التي تواجه هذا القطاع الهامّ.

فساد المؤسّسات الطبية في مناطق سيطرة النظام

أكرم الأحمد

دخلت تحمل مريولها الأبيض إلى قاعة التشريح في كلية الطب بجامعة دمشق. وقفت أمام الجثة، شعرت أن شيئاً غير طبيعيٍّ ينتابها. وقف أستاذ المادة ابن الخمسين عاماً ليتحدث بلغةٍ تظهر فساد مؤسّسةٍ أكاديميةٍ عريقةٍ يفترض أن تعمل وفق أسسٍ وقواعد أخلاقيةٍ تتناسب ومكانتها في المجتمع. الجثة التي كانت خولة تنظر إليها هي جثة أخيها المغيّب في سجون النظام منذ ثلاث سنوات. نعم، لا يمكن أن تخطئ وجهه.

في كل دول العالم تستخدم كليات الطب جثثاً حقيقيةً لتدريب طلابها، بعد أن يوصي المتوفى باستخدام جسده لصالح الأبحاث العلمية. وكانت الجامعات السورية قبل الثورة تعتمد على استيراد الجثث من بعض الدول، وعلى جثث مجهولي الهوية التي تأتيها من النيابة العامة، بعد إجراءاتٍ قانونيةٍ عدة. أما الآن فيتحدث النشطاء عن فسادٍ كبيرٍ في هذه المؤسّسات الأكاديمية التي بدأت تتعامل مع الفروع الأمنيّة لتستقبل بعض جثث القتلى في هذه الفروع، دون احترام أدنى الحقوق والمبادئ الأخلاقية التي من المفترض أن تتحلى بها المؤسسات التعليمية. ومن هنا برزت قصة خولة مع جثة أخيها، والتي تحدثت عنها وسائل إعلام كثيرة، وقامت وسائل إعلام النظام بتكذيب الحادثة دون إيراد أي دليل.

وفي ظل الفوضى الحالية استشرى الفساد في جميع مفاصل القطاع الصحيّ في مناطق سيطرة النظام. ومن مظاهر ذلك البادية للعيان بيع الأدوية المجانية التي تقدمها منظماتٌ عالمية، أو تقوم وزارة الصحة بشرائها لصالح المستوصفات والمشافي لتقدّم للناس بالمجان. إذ أصبحت هذه الأدوية تنتقل إلى منافذ البيع في الصيدليات، وخاصةً الأدوية مرتفعة الثمن، لتضاعف الأعباء المادية على المرضى. فالأنسولين، الذي يحتاجه مرضى السكري بشكلٍ دائم، قلت كمياته بشكلٍ كبيرٍ في مستوصفات مدينة اللاذقية حتى انعدم في الكثير منها.

قال لنا أبو علي (51 عاماً)، وهو مريض سكريّ: «منذ عدة شهور لم نستطع الحصول على مخصّصاتنا من مادة الأنسولين، ودائما حجة العاملين هناك أنه لا يوجد لدينا ما تطلبون. وعند ذهابي إلى مركز زوان، الموجود قبالة مستشفى العثمان في اللاذقية، وجدت في المركز كمياتٍ كبيرةً من الأنسولين، هي ذاتها التي كانت توزع مجاناً قبل عدة شهور، بنفس الزجاجة والعلبة التي اعتدنا استلامها من المراكز الصحية. الآن نشتري الزجاجة بـ5 آلاف ليرةٍ سورية. وتتم تغطية السرقات في المراكز الصحية من خلال توقيع بعض المرضى على كمياتٍ معينة، لا يتعدى ما يستلمونه منها ربع ما وقعوا عليه. والذي يرضى بهذا الأسلوب قلةٌ ممن هم مضطرّون».

ويتعدى الفساد في هذا القطاع بيع الأدوية المجانية ليصل إلى المشافي العامة التي يعاني مراجعو أقسام الإسعاف فيها من إهمالٍ واضحٍ وتغيّبٍ متكرّر -ودائم في بعض الأحيان- للأطباء المختصين، الذين يمارسون عملهم في عيادتهم الخاصة على حساب الوقت المخصّص للمناوبة في المشافي. ففي مشفى المجتهد بدمشق يقوم الممرّضون بمعاينة بعض المرضى نيابةً عن الأطباء، وخاصّةً في الجولات المسائية المخصّصة لمعاينة المقيمين في المشفى، فعلى الغالب تقوم بهذه المهمة ممرضاتٌ بتفويضٍ من الأطباء المفترض أن يكونوا مناوبين.

أبو محمود سائق سيارة إسعافٍ في مشفى المجتهد، قال لنا: «الفساد مستشرٍ في كلّ مفاصل المشفى، وعلى عين الجميع. المتنفذون في المشفى يستخدمون سيارات الإسعاف لأغراضهم الشخصية. وغالبية الكوادر الطبية تسرق، وعلى الغالب تكون المسروقات من الأدوية والمواد التموينية من المطبخ. ويمرّ أغلب الكادر الإداريّ -قبل أن يخرج عند انتهاء الدوام- على المطبخ ليأخذ حصته التي تكون على الغالب لحمة أو فروجاً أو مواد تموينية..».

ولعبد المعين، وهو مدرّسٌ متقاعدٌ من سهل الغاب، قصةٌ أخرى. فوفق نظام التأمين الصحيّ للمعلمين يتمّ التعاقد مع أطباء محدّدين لمعالجة المرضى المشمولين بالتأمين واستيفاء 10% فقط من قيمة الكشفية التي تتراوح الآن بين 2000 و4000 ليرة. لكن ما يحصل عند الأطباء المتعاقدين مع الصحة المدرسية في مدينة السقيلبية مختلفٌ تماماً، إذ صار هؤلاء يجبرون المعلمين على دفع كامل الكشفية والتوقيع على دفتر الصحة المعتاد في الوقت نفسه، قبل الكشف عليهم.

أما خولة، طالبة السنة ثانية طب، فتقول: «أكثر شيء حرق قلبي هو استهزاء طبيب التشريح من جثة أخي عندما قال «جبت لكم جثة طازجة ما باس تمها غير أمها»، الأمر الذي دفع الطلبة للضحك. فما كان مني إلا أن تظاهرت بالإغماء حتى يخرجوني خارج القاعة كي لا أشاهد المشارط كيف تخترق جسد اخي وقبل أن تكشف دموعي أمري وعندها لن أسلم من الفروع الأمنية».

في درعا:
عودة الحياة الرياضيّة من جديد

محمد شباط

من قرية جلّين - درعا - خاص عين المدينة

لأن الرياضة ضرورةٌ في جميع المجتمعات، تبرز المبادرات الرياضية بشكلٍ منظم في محافظة درعا بهدف إكمال مسيرة الرياضيين التي انقطعت خلال السنوات الماضية. فقد بادر عددٌ من الشباب إلى تشكيل ما يسمّى اللجنة التنفيذية للرياضة والشباب في درعا، من منطلق إعادة الروح إلى الحياة الرياضية في المحافظة.

في «عين المدينة» كان لنا لقاءٌ مع السيد عبد العزيز الصبح، رئيس مكتب الألعاب الجماعية والفردية في هذه اللجنة، للحديث عن الرياضة الحرّة في المحافظة، فقال: «بداية، عند طرح فكرة تأسيس اتحادٍ رياضيٍّ بدرعا، كانت الفكرة صعبةً جداً في الظروف التي نمرّ فيها، ولكننا عزمنا على المضيّ في هذا المشروع حتى الوصول إلى الهدف. وفعلاً تواصلنا مع الهيئة العامة للرياضة والشباب بسوريا، والتي اشترطت لموافقتها إجراء انتخاباتٍ رياضيةٍ ديمقراطيةٍ في كافة أنحاء المحافظة، وكذلك أن يكون المرشحون لعضوية الاتحاد من اصحاب الكفاءات الرياضية المعروفة على مستوى القطر والأكاديميين والخرّيجين. وبعد عدّة اجتماعاتٍ مطوّلة، دامت أكثر من ستة شهور، أجريت الانتخابات وفاز بنتيجتها تسعة أعضاءٍ على مستوى المحافظة شغلوا المكاتب فيها، ورفعت الأسماء إلى الهيئة العامة فصادقت عليها كلجنةٍ تنفيذيةٍ للرياضة والشباب بدرعا. وأخذت اللجنة على عاتقها رعاية الرياضة والرياضيين في المحافظة وإقامة الفعاليات الرياضية».

وقد ضمّت اللجنة مجموعةً من بينهم: الأستاذ أحمد الغانم رئيس اللجنة؛ الأستاذ محمود الحريري نائب رئيس اللجنة؛ الأستاذ عبد العزيز الصبح رئيس مكتب الألعاب الجماعية والفردية؛ السيد حسن المسالمة رئيس مكتب المنشآت؛ السيد مرعي ابو زريق مدير مكتب المعاقين. بالإضافة إلى عددٍ من المكاتب الأخرى.

وعن أهم النشاطات الرياضية التي جرت في المحافظة بعد استلام اللجنة زمام المبادرة يكمل الصبح: «قمنا في البداية ببعض الفعاليات البسيطة، كمسابقات الجري لمسافة 3 كم للرجال و1,5 كم للناشئين. ثم نظمنا دورياً لكرة القدم، بطريقة الخروج من مرّة واحدة، على مستوى المحافظة. وكان الهدف في البداية من هذه الفعالية القصيرة تهيئة المجتمع للفعاليات الكبيرة. وبعدها نظمنا دورياً لكرة القدم بطريقة الذهاب والإياب، بدأ بتاريخ 2016/5/20. قسمنا فيه المحافظة إلى قطاعين غربيٍّ وشرقيّ، وكان لدينا في القطاع الغربيّ 16 ناديا مرخصا بطريقةٍ قانونية، وفي القطاع الشرقيّ 13 ناديا، ليصبح عدد الأندية في المحافظة 29. وقمنا بتعيين لجنةٍ تحكيمٍ ولجنةٍ فنيةٍ للإشراف على الدوري بطريقةٍ مؤسساتية».

وعن الهدف الذي تسعى إليه اللجنة والصعوبات التي واجهتها يقول الصبح: «نهدف، من خلال تأسيسنا للجنة التنفيذية للرياضة والشباب بدرعا، إلى جمع الرياضيين والأكاديميين الرياضيين تحت مظلةٍ واحدة، وإقامة الفعاليات الرياضية في المحافظة، وإعادة الرياضيين إلى ممارسة حقهم في المشاركة وتحقيق طموحاتهم بالرغم من الصعوبات الكبيرة وأبرزها مشكلة شحّ الدعم. ننتظر دعم المنظمات المدنية ليصبح العمل أكثر تطوراً وتنسيقاً، إذ يعدّ الموضوع المادي من أهمّ المشاكل والصعاب التي واجهتنا. بالإضافة إلى الاستهداف المباشر والمتكرّر من طيران ومدفعية نظام الأسد للملاعب والمنشآت الرياضية، التي أصبح أغلبها خارج نطاق العمل».

لحظات الفرح التي يعيشها اللاعبون خلال كلّ مسابقةٍ أو مباراةٍ لم تقتصر عليهم، بل عاشها كلّ من تابع تلك المباريات. إذ تشهد كل مباراةٍ حضوراً جماهيرياً كبيراً سواءً من جمهور الفريق صاحب الأرض أم من مشجّعي الفريق المنافس. وتتخلل تلك اللقاءات هتافاتٌ وشعاراتٌ ينشد أغلبها للثورة.

وكما تشهد رياضة درعا لحظاتٍ من السعادة خففت شيئاً ما من مرارة هذه الحرب، كانت هناك لحظاتٌ من ألم وفراق عاشتها بعض الأندية. كما عندما فقدت مدينة داعل ابنها وهداف فريقها عبد الله الجاموس أثناء مشاركته في الدفاع عن أرضه وصدّ محاولة اقتحام قوّات النظام للمدينة، ليبقى اسمه محفوراً في قلوب إداريّي ولاعبي نادي داعل وجميع رياضيّي المحافظة.

عبد العزيز الصبح

ترامب وأميركا ونحن

بكر صدقي

لا يملك المرء رفاهية تجاهل ما حدث في الولايات المتحدة، يوم الثامن من الشهر الحالي، بذريعة أن المرشحين سيّان، أو أن السياسة الأميركية تجاه سوريا وقضايا منطقتنا، في العهد الجديد، لن تختلف عنها في عهد أوباما. وسواء أعجبت نتيجة الانتخابات بعضاً منا، أو تشاءم بها بعضنا الآخر، يبقى أن الولايات المتحدة هي القوة الأعظم في عالمنا اليوم، تؤثر سياساتها على جميع أنحاء العالم، وضمناً منطقتنا. والحال أن المتفائلين أو المتشائمين بفوز هذه الشخصية المثيرة للجدل، دونالد ترامب، برئاسة الدولة العظمى، يبدون اليوم كضاربي المندل، فلا أحد يستطيع فعلاً التكهن بما ستكون عليه السياسة الخارجية الأميركية في عهده. ويعود ذلك إلى أنه قادمٌ إلى البيت الأبيض من المجهول، بالمعنى السياسيّ، أي «من خارج المؤسّسة الحاكمة الأميركية» كما يشيع القول ويتكرر.

مع ذلك تمكن المحاججة بالقول إن «المؤسّسة» وجدت لامتصاص أي عنصر دخيل عليها و«قولبته» وفقاً لمقتضيات المصالح القومية العليا للدولة الأميركية. لكن المحاججة المضادة لا تخلو، بدورها، من الوجاهة: فإذا أضفنا الصلاحيات الكبيرة جداً للرئيس في النظام الرئاسيّ الأميركيّ، إلى فوز الحزب الجمهوري (حزب الرئيس الجديد) بغالبية المقاعد في الكونغرس بمجلسيه، بات توقع تغييراتٍ كبيرةٍ في «المؤسسة» نفسها، أو أولوياتها، ليس من باب الخيال.

فإذا ركزنا السؤال على التغييرات المحتملة في السياسة الخارجية، لحقه سؤالٌ أهم: أيّ تغيير؟ أو في أيّ اتجاه؟ فليس ثمة ما يمنع من توقع تغيير نحو الأسوأ في السياسة الأميركية الجديدة في سوريا مثلاً، وهو ما يهمنا أكثر كسوريين بطبيعة الحال. خاصةً بعدما اعتدنا توقع الأسوأ فالأسوأ باطراد. فإذا قام التحليل، بصورةٍ أساسية، على تصريحات ترامب الإعلامية، أثناء الحملة الانتخابية وبعيد فوزه، فلا بد أن ينتهي إلى تشاؤم كبير. فهذا الرجل الجاهل يعتقد، مثلاً، أن نظام بشار الأسد يحارب داعش، ويعتبره، لذلك، «أفضل من البديل المحتمل الذي لا نعرف عنه شيئاً» على قوله في أحدث المقابلات الصحفية معه. كما لم يخفِ ترامب المرشح إعجابه بزميله الروسيّ فلاديمير بوتين الذي تحارب قواته دفاعاً عن الأسد. بل هناك ما هو أسوأ: يظن الرئيس المقبل للولايات المتحدة أن سياسة أوباما في سوريا كانت سيئةً لأنها استهدفت إسقاط بشار الأسد!

حين يستقر ترامب في البيت الأبيض، وينتهي من تشكيل إدارته، ربما سيساعده مستشاروه في فهم «المشكلة السورية» بتعقيداتها الكبيرة، فيكتشف أن الحفاظ على نظام الأسد كان جوهر سياسة أوباما السورية، فإما أن يبقيها كما هي، أو ينظر في البدائل الممكنة بما ينسجم مع سياسته الأوسع تجاه الإقليم.

وفي هذه النقطة هناك إجماعٌ لدى المحللين أن السياسة الأميركية تجاه إيران هي المرشحة، أكثر من أيّ موضوع آخر، للتغير. فموقف ترامب معلنٌ تجاه الجمهورية الإسلامية وحزبها اللبنانيّ، كما تجاه الاتفاق النوويّ معها، وهو لا يقتصر على تصريحات الحملة الانتخابية، بل يتقاطع مع انتقادات قسم مهم من «المؤسسة الحاكمة» نفسها. وإذا كان ترامب يتحدث علناً عن نيته إلغاء الاتفاق النوويّ الذي أبرمه أوباما، العام الماضي، وبمشاركة البريطانيين والفرنسيين والروس والألمان، مع إيران، فلا يُستبعَد أن تضغط إدارته باتجاه ضبط النشاط الإيرانيّ التوسعيّ العدوانيّ في الإقليم مقابل استمرار الاتفاق النوويّ مع تعديلاتٍ عليه.

النقطة الثانية المهمة في السياسة السورية المتوقعة لترامب هي الحرب على داعش في العراق وسوريا. وهي ليست ببساطة العقل السياسيّ لدونالد ترامب. فإذا كانت الصيغة الأوبامية لهذه الحرب اختصرت كل المشكلة السورية فيها، بحيث كان شرط محاربة داعش هو عدم التعرّض لنظام الأسد وحلفائه، فلا شيء يمنع من تغير هذه الصيغة إلى أخرى أكثر تركيباً: كثيرٌ من المحللين الأميركيين والمؤسّسات البحثية الفاعلة، سبق وتوصلوا إلى نتيجةٍ مفادها أن محاربة داعش لن تكون مجديةً ببقاء نظام الأسد.

وهنا يدخل العامل الروسيّ: فالغزل المعلن بين بوتين والمرشح ترامب يفترض أن الأخير لن يصطدم مع الروس في سوريا. ولكن هنا أيضاً ثمة وجاهةٌ للمحاججة: ألم تكن سياسة أوباما السورية هي التي شجعت الروسيّ على الذهاب إلى النهاية في دعم النظام في الصراع السوريّ؟ ألا يحتمل أن الروسيّ سيغير سياسته هذه وفقاً للبوصلة الجديدة في واشنطن؟

كل هذه تبقى في باب التكهنات، فلا أحد يملك غيرها.

بالنسبة لنا، كسوريين، يجب أن ننظر إلى التغيير الذي حدث في الولايات المتحدة كدرس: بصرف النظر عمن يحكم في واشنطن، علينا تطوير سياسةٍ وطنيةٍ تأخذ في الاعتبار الجديّ واشنطن وغيرها من العواصم الفاعلة في صراعنا السوريّ، من غير الارتهان المطلق إلى إحداها أو عددٍ منها.

Drew Sheneman

هل يقترب تنظيم الدولة من نهايته؟

أحمد عيشة

تكتسب استعادة قرية دابق في ريف حلب الشماليّ من تنظيم الدولة قيمةً معنويةً كبيرة، لما لها من أهميةٍ رمزيةٍ لدى التيار الجهاديّ الإسلاميّ.

تبعد هذه القرية الصغيرة حوالي خمسة وثلاثين كم إلى الشمال الشرقيّ من مدينة حلب، ولا يفصلها سوى خمسة عشر كم عن الحدود التركية. يعرفها جميع من درس حتى المرحلة الابتدائية بسبب الموقعة الشهيرة التي جرت قربها عام 1516، بين العثمانيين بقيادة السلطان سليم والمماليك بقيادة قانصوة الغوري، والتي كانت مقدمةً لفتح بلاد الشام ومن بعدها بعام واحدٍ مصر، عندما أنهت الإمبراطورية العثمانية الناشئة سيطرة المماليك على هذه المناطق. فدابق، بالنسبة إلى عالم اليوم، مهمةٌ للأتراك برمزيتها التي تعود إلى خمسمئة عام كبوابةٍ لسورية، أما بالنسبة إلى تنظيم الدولة (داعش) فلم تكن الوجهة منها -عند سيطرته عليها منذ عامين- نحو الشمال (الروم)، وإنما نحو الجنوب (الداخل)، مثلما اليوم لحظة تخليه عنها، على عكس معتقداته بأنها ستكون أرض المعركة الكبرى مع الروم ومن بعدها لفتح القسطنطينية.

وأتت عمليات استعادة المدن والبلدات من داعش في كلٍّ من سورية والعراق في وقتٍ متقارب. فمعركة الموصل انطلقت بعدها بشهرٍ تقريباً، باشتراك قوّاتٍ عراقيةٍ، غالبيتها من الميليشيات الشيعية بما فيها الجيش النظاميّ، إلى جانب قوات البيشمركة الكردية، وبمساندةٍ كثيفةٍ من القوات الجوية للتحالف الدوليّ. بينما اقتصر الأمر في سورية على قوات البيدا الكردية أولاً، تدعمها قوات التحالف وتحديداً الأميركية، ومن بعدها فصائل الجيش الحرّ تدعمها القوات التركية. وفعلياً استطاعت قوات الجيش الحرّ، حتى تاريخه، تحرير حوالي 1500 كم مربع من سيطرة داعش التي تخسر بعضاً من مواقعها في العراق. والسؤال المهم هو هل ستكون هذه الانتصارات العسكرية بداية النهاية لـ«دولة الخلافة» أم ستكون بدايةً لمشاكل كبرى ليس أقلها الحرب الطائفية وتفتيت البلاد إلى وحداتٍ صغيرةٍ متناحرةٍ ومتقاتلة؟

قبل محاولة الإجابة عن هذا السؤال لا بد من التفكير في أسباب نشوء وتطور هذا التنظيم وانتشاره على أراضي الدولتين وإزالته الحدود المكرّسة بينهما منذ بدايات القرن العشرين (لحظة هزيمة دولة الخلافة العثمانية وبدء الاحتلال الأوروبي للمنطقة).

من المعروف أن البلدين، سورية والعراق، يحكمهما نظامان طائفيان. فسورية تخضع، منذ أكثر من خمسين عاماً، لحكمٍ طائفيٍّ تمييزيٍّ تجاه الغالبية السّنية وقسريٍّ تجاه المجتمع. وكذلك كانت الحكومات العراقية المتتالية التي تشكلت بعد الاحتلال الأميركي طائفية التوجه وخاضعةً للنفوذ الإيرانيّ القوميّ والمذهبيّ، تمارس سياسةً قمعيةً استثنائيةً تجاه السنّة الذين يشكلون حوالي نصف السكان أو أقلّ، تعرّضوا للظلم والاضطهاد والتهميش والاعتقال، ووصل حرمانهم من غالبية حقوقهم إلى درجة الإقصاء. فشكلت هذه السياسة الحافز القويّ وأحد الأسباب الرئيسية في نشوء واستمرار تنظيم الدولة كردٍّ «طبيعيٍّ» وعنيفٍ من طرف الجماعة السنّية على تلك الممارسات. وكان استيلاء التنظيم على الموصل شاهداً مهماً على ذلك، حين اختار الناس في هذه المدينة ذات الغالبية السنّية الانحياز لداعش -رغم المخاطر- كوسيلةٍ للخلاص من ظلم حكومة نوري المالكي وميليشياته.

وكذلك الأمر في سورية، بعد القصف البربريّ الروسيّ وممارسات الميليشيات الطائفية الشيعية تحت قيادةٍ مباشرةٍ من الحرس الثوريّ وتوجيهٍ ورعايةٍ من الوليّ الفقيه، تلك الممارسات التي لم توفر وسيلةً لتدمير السوريين الذين خرجوا على طاعة الأسد وطالبوا بحقوقهم. فعبر السنوات الخمس الماضية كان مئات الألوف من القتلى، وملايين المهجرين والنازحين، وتدمير حوالي نصف البنية التحتية؛ كان كلّ ذلك متركّزاً في المناطق ذات الأغلبية السنّية.

قتال داعش هو أحد الأهداف الرئيسية للثائرين السوريين، لكن أن يُجبَروا على التشارك في ذلك مع قوّات النظام والميليشيات الطائفية التي يعدّونها المصدر الرئيسيّ لكل أشكال الإرهاب، وهم محقون؛ لن يساهم في الحدّ من التطرّف.

قد تتمكن المساومات الدولية والتحالفات الناشئة عنها من إلحاق الهزيمة بـ«دولة الخلافة»، كلها أو جزءٍ منها، وعلى مراحل. لكن ما لم يجرِ التفكير أولاً في الأسباب التي أدت إلى ظهورها وتوسعها، ثم العمل على معالجة هذه الأسباب، والعمل صراحةً على إزالة أنظمة الاستبداد، وتمكين السكان كلهم من صنع مصيرهم الذي يضمن حقوقهم في المشاركة في إدارة البلاد ومحاسبة الذين تسبّبوا في عمليات الظلم والقتل؛ فستكون هزيمة داعش مؤقتة، وإن هُزمت ستعود من جديدٍ بأشكالٍ أخرى، فهي متلازمة الاستبداد المحليّ وداعميه الدوليين.

يستطيع اللاجئ أن يحمل معه مقتنياته الشخصية، لكن روحه تبقى هناك

إيثر آدلي
الغارديان/ 22 تشرين الأول
ترجمة مأمون حلبي

حمل والدي حقيبته من كابول إلى كندا، لكنه وجد أن نقل الرجل الذي اعتاد أن يكونه أكثر صعوبة.

التغيّر العاصف الذي حلَّ في سوريا تكشّف بسرعة. هجر عبد الرحمن موطنه في دمشق، التي كانت قد أصبحت مسلخاً، وفرَّ عبر شمال أفريقيا بحثاً عن ملاذٍ آمن. لم يكن قد تجاوز العشرين من العمر، وكان الناجي الوحيد من أسرته.

كانت أمه من بربر المغرب، ووالده من عرب الصحراء، سليل الصحابة الذين أسسوا الحكم الأمويّ. هرب عبد الرحمن كلاجئ يتيم في سنة 750 ميلادية، عندما استولى العباسيون على الحكم وانهمكوا بتصفية كل أثر للأمويين، وحالفه الحظ بالنجاة. بعد خمس سنواتٍ عبر الشابّ البحر المتوسط. وهناك، في إسبانيا، وجد أقرباءه البربر والسوريين، وبمساندتهم كرّس نفسه حاكماً لدولة قرطبة في سنة 756.

أسّس عبد الرحمن، اللاجئ السياسي، الخلافة العظيمة في الأندلس. قبل مسيحيو قرطبة بحماس كلّ مظاهر الأسلوب العربيّ، من الفلسفة حتى هندسة المساجد. كما ازدهرت الجماعة اليهودية، ووصل العديد من أفرادها إلى مناصب سياسيةٍ رفيعة.

على امتداد الأراضي التي عبرها، حمل عبد الرحمن معه تاريخ عائلته وتاريخ بلده. حالما استقرّ عانى من نزوع معظم لاجئي الجيل الأول؛ حلم العودة إلى الديار، غير أنه لم يستطع العودة أبداً. ولهذا رضي مكرهاً بأفضل ثاني خيار: أن يعيد خلق صورة موطنه القديم في الموطن الجديد. كانت أطيانه الأندلسية نسخةً عن أطيانه في سوريا. لجأ إلى الشعر، وهو طقسٌ عربيٌ يعود إلى ما قبل الإسلام، فكتب قصيدةً تناجي شجرة نخيلٍ في حديقته في قرطبة:

فقلتُ شبيهي في التغرّب والنوى/وطولِ انتنائي عن بنيّ وعن أهلي
نشأتِ بأرضٍ أنت فيها غريبةٌ/فمثلك في الإقصاء والمنتأى مثلي

في عام 1991 -لم أكن حينها على درايةٍ بأدب المنفى، وبالكاد قادرةً على القراءة والكتابة بالإنكليزية- كتبت في دفتر يومياتي: «هناك أناسٌ حولي، وجوهٌ فضوليةٌ تتكلم، يريدون سماعي وأنا أتكلم. أنا، بلغتي، وهم بلغتهم. صوتٌ نثريٌّ، غير المألوف في كتبهم، يتحدث عن غرابة كل شيء أراه. يستمعون ويهزّون رؤوسهم دون فهم. لهجة الماضي لديّ تلغي تعبيرهم عن كل شيءٍ حاضر».

وقتها كنا العائلة الأفغانية الوحيدة في محافظة نيوبرانسوك الكندية، القريبة من البحر. العائلات المضيفة وزملاء الدراسة والجيران الجدد في مدينتي مونكتون اهتموا اهتماماً بالغاً بالترحيب بنا، لكن كل ذلك كان يبدو غير حقيقيّ. أناسٌ يعيشون باستقرارٍ ورخاءٍ نسبيٍّ منذ أجيالٍ لا يمكنهم أن يعرفوا سوى النزر اليسير عما كانت عليه حياتنا؛ النوم على أصوات الصواريخ، والخوف من الموت في الشوارع. لم يكن الشعر بالنسبة إلي، في ذلك الوقت، هروباً من الواقع، بل رابطاً بين الماضي والحاضر. خفّف الإيقاع المألوف للغتي الأم من ألم الفراق، وأصبحت اللغة إحدى طرق البقاء على اتصالٍ دائمٍ مع ذكريات العالم الذي تركته خلفي.

غادرنا كابول في عام 1989، وكنا على درايةٍ بمخاطر رحلتنا مشياً عبر جبال أفغانستان. كان الخوف من الموت رفيقنا مع كل خطوة، إلا أن الأمل بحياةٍ أمامنا هو ما أبقانا نمشي. عندما تصبح ظروف العيش لا تُطاق، ويكون الاحتضار هو كلّ ما تبقى -كما هو حال السوريين والعراقيين والليبيين والأفغان وكُثرٌ غيرهم يتنقلون من مكان إلى آخر- تبدو المجازفة بالمشي أو بالسباحة أو باعتلاء قارب، تعرف أنه ليس صالحاً للإبحار، أقل خطراً. على الأقل، ثمة فرصةٌ بالبقاء والوصول إلى برّ الأمان.

بالرغم من أن المعاناة والخطر المترتّبين على هذه الرحلة البحرية يبعثان على الرعب، إلا أنّ رحلة الإدراك الداخلية لفقد المرء دياره، من منظور اللاجئ، صعبةٌ ومؤلمةٌ بالدرجة نفسها تقريباً. أخطار الرحلة الواقعية مرئية، لكن يصعب التعبير عن التشوش والضياع

الداخليّ لحالة الفقد.

عندما فارقنا وطننا، وتركنا أقرباءنا وأصدقاءنا، وأخذنا الطريق إلى باكستان، كنا قد عبرنا الكثير من الحدود النفسية. عندما أرى طوابير البشر وهي تغادر بيوتها وبلداتها ومدنها حالياً أسمع المطالبة بأن يحترم أولئك الحدود الجغرافية للغرب. الأمر الذي لا تستطيع هذه المطالبة أن تفهمه هو أن اللاجئ عبر تلك الحدود في ذهنه أولاً. وعندما يصل إلى إحداها تكون التخوم القومية أصبحت عديمة الأهمية، سوى كونها عائقاً آخر يجب التغلب عليه. ما هي قدرة سياج من الأسلاك الشائكة أو جدارٍ إسمنتيٍّ أمام كل المخاطر من أجل السلام والأمان؟

بالنسبة إلى اللاجئ، ليس الشعور بالفقد مرهوناً فقط بالمكان المادي، بل أيضاً بإحساسه بالهوية. التحول من فردٍ له اسمٌ وعنوانٌ معترفٌ بهما، وروابط أسريّةٌ وعلاقاتٌ مجتمعية، إلى فئة اللاجئ والمهاجر، أمرٌ يوتّر الأعصاب. يبدأ المرء بالشعور أنه غريبٌ تجاه نفسه. وكي لا يفلت منه زمام الهوية يبدأ بالتشبث بالذكريات، مع أنها قد تكون مؤلمة، أو التشبّث بالأشياء الملموسة: قطع الملابس، الصور، وأشياءٌ أخرى من «هناك».

حمل أبي معه بدلةً طوال الطريق. ظلت معلقةً في خزانته بكندا، ومغطاةً بشكلٍ أنيقٍ بصفائح بلاستيكيةٍ شفافة. لم يلبسها قط بل كان يستعرضها على جسمه أو يمسكها أمامه ليرى نفسه في المرآة ويقول: «أبدو كما كنت عليه في ما مضى». لم يعد بمقدوره أن يمارس مهنته -كان في أفغانستان طبيب أطفالٍ فخورٍ بنفسه- لكن، في كلّ مرّةٍ كان ينظر إلى صورته في البدلة البسيطة، كانت هذه البدلة تصبح علامة وجوده وتعليمه وكرامته.

وبخلاف عبد الرحمن، عاد والدي إلى بيته بعد سقوط حكم طالبان. لكنه، بعد ستة أسابيع، تخلّى بهدوءٍ عن فكرة العيش والعمل في أفغانستان من جديد. فالعالم الذي عاد إليه كان أكثر غربةً بالنسبة إليه من العالم «الغريب» الذي عايشه في كندا. شوّهت وحشيّة الحرب الأهلية كابول، وستارة الظلمة التي خلّفتها طالبان كانت أكثر من أن يطيقها. الرجل الذي حاول أن يبقى هو نفسه على مدار سنوات المنفى، وهو يصون ما يُعدّ أفغانياً، كان الآن مصدوماً بالتغيّرات الحاصلة في وطنه.

عندما عدتُ إلى كابول، بعد 13 عاماً، ووجدت مدينة طفولتي محطمةً ومدمرة، يقطنها رجالٌ بأسلحةٍ ناريةٍ ونساءٌ مسربلاتٌ بالبراقع؛ شعرت بالقلق، ليس فقط لأن رؤية هذه الأمور مؤلمة ولكن بسبب ألم عدم قدرتي على فهمها. أدركت وقتذاك ما يعنيه النزوح: كربٌ مقيم، شعورٌ بالتلاشي الدائم وعدم الانتماء. النزوح تجربةٌ فظيعة. ما أن يُقتلع المرء حتى يكون من الصعب أن يجد مكان القبول والاحتضان ذاك. غالباً ما يكون فقدان الاعتبار الذي يعانيه المرء صامتاً، ويُبرَّر نظراً لحالة اليأس، ويُحتمَل لوجود أملٍ أن النزوح مؤقت. بالنسبة إلى مئات آلاف لاجئي العام الماضي إلى أوروبا -يتعفن معظمهم في مراكز الإيواء- يتلاشى الأمل بشكلٍ أسرع.

أنهى أبناء عمومتي -ثلاثة شبانٍ في أوائل العشرينات- دراستهم الثانوية في كابول. افتقادهم للأمل بالمستقبل، والغياب المتزايد للأمن، وعودة طالبان؛ أجبرتهم على الفرار إلى تركيا ثم الوصول إلى اليونان على متن قارب، والمشي مع موكب النازحين الجنائزيّ عبر عددٍ من الحدود الأوروبية، معتمدين على رحمة الغرباء الذي قدموا لهم الطعام والماء. أخيراً، وصلوا إلى ألمانيا في الخريف الماضي. هم الآن في مخيم للاجئين يملأون أيامهم بالانتظار، وينشرون صور سيلفي على وسائل التواصل الاجتماعيّ، وبذكريات حيواتهم البائسة. هم، أيضاً، يتكلمون عن الخوف والأسئلة والهواجس. معظم اللاجئين حالياً على درايةٍ تامةٍ بالمشكلات الاقتصادية التي تواجه أوروبا وأميركا. لكن ما سُمّي بأزمة لاجئي العام الماضي غيّرت هذا الأمر، كاشفةً عن وجهٍ أكثر قبحاً. فوسط الثرثرة القومجية والرفض غير المنطوق للمسلمين الوافدين، أصبح الاهتمام الرئيسيّ للسياسيين إما حماية أحزابهم أو مناصبهم، أو حماية هويّة أوروبا «المسيحية» ومصالحها الاقتصادية.

كان من عادة أبي أن يرثي فقدانه لحياته القديمة، أما الآن فهو في حالة حدادٍ على كل البشر الذين يُرغَمون على الفرار من أوطانهم. في بيتنا، في أوتاوا، يشاهد الأخبار. أصبح أبناء بلده لاجئين على مدار ثلاثة أجيال، وهو يرى النهب والسلب في سوريا والعراق وليبيا واليمن. ما عاد يُخرج بدلته. ففي ظلّ حكمة أواخر سبعينات العمر فقدت رمزية قطعة اللباس تلك أهميتها، لكن معنى هويته كلاجئٍ أصبح أكثر أهمية. يقول لي: «كنا محظوظين بالهرب عندما فعلنا ذلك. كان الناس أكثر تفتحاً، ولم يكن المسلمون إرهابيين، وكنا محظوظين بالقدوم إلى كندا». عرفانه بالجميل يجعلني أشعر بالخجل، أنا المرأة ذات التعليم الغربيّ. كنت أريد أن أكون جزءاً من عالم أفضل، عالم يستطيع أن يُلهم بأندلسٍ أخرى؛ يعيش فيها أناسٌ من اعتقاداتٍ وثقافاتٍ وتواريخ متنوّعةٍ كجماعةٍ واحدةٍ في ظل العدل والمساواة. لكني أكافح في هذه الأيام لأحمي ماضياً قريباً أتاح لي أن أفعل ما أفعله الآن، لأني أرى هذا الماضي يتلاشى بشكلٍ سريعٍ لصالح التحجر العقائديّ والحكم المسبق.

مجمّع الرسول الأعظم وثانويات رامي مخلوف الشرعية

منذ أسابيع افتتحت جمعية البستان الخيرية، الممولة من رامي مخلوف، ثانويتين شرعيتين للبنين والبنات في كلٍّ من ناحية البهلولية وقرية الدالية في ريف اللاذقية. وقالت إعلانات الافتتاح إن كل طالب/طالبة مسجلٍ في إحدى هاتين الثانويتين سيحصل على مبلغ خمسة آلاف ليرةٍ كل شهر.

راجي ناصر شيخ مدرسة البهلولية مصافحاً بشار

إضافةً إلى الراتب الشهريّ، ذكّر القائمون على المدرستين بالمرسوم الجمهوريّ رقم (36) الذي أصدره حافظ الأسد عام 1973، وهو المرسوم الذي جعل شهادة الثانوية الشرعية معادلةً لشهادة الثانوية العامة (الفرع الأدبي)، ليتمتع حامل الشرعية بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها حامل الثانوية الأدبية، بالتوظيف في مؤسّسات الدولة وبالقبول في الجامعات. وحددت إعلانات المدرستين طبيعة المنهاج التعليميّ بأنه على مذهب الإمام جعفر الصادق، وقالت صفحات الفيسبوك المحلية إن الكادر التعليميّ والإداريّ في المدرستين سوريٌّ بشكلٍ كامل.

وبالرغم من الحفاوة الأهلية بافتتاح مدارس توزع أموالاً على الطلاب، وحفاوة آخرين من المتعصبين للطائفة بأن شرعية البهلولية هي أول مدرسةٍ علويةٍ في سورية؛ ظهرت بعض الأصوات القلقة من احتمال أن يعادي الطلاب تقاليد وأسلوب عيش ذويهم، وكان شرط الحجاب على البنات أول العوامل الباعثة على القلق في أنفس الخائفين من أثر هذا النمط التعليميّ الجديد. فالجنسية السورية، والانتماء الطائفيّ العلويّ الأصليّ للمعلمين والإداريين في مدرستي البستان الدينيتين؛ لم يشكلا ضمانةً كافيةً بأن يحافظ الطلاب على هويتهم. بل إن انتماء المشايخ المسؤولين عن هاتين المدرستين صار موضع تساؤل، فهم لا يفوّتون فرصةً للقاء أيّ زائرٍ إيرانيٍّ إلى اللاذقية، ولا يضيّعون ذكرى ميلادٍ أو وفاةٍ أو استشهادٍ أو أربعينيةٍ من بين الذكريات المتواصلة على شكل احتفالٍ شبه مفتوح في الحوزة الرئيسية في اللاذقية والمسمّاة بمجمّع الرسول الأعظم.

على الجانب الآخر، لا يبدو أن الثانويات الشرعية التابعة لهذا المجمّع، المتوزّعة في كلٍّ من مدينة اللاذقية وريفها، في القرداحة وعين شقاق وسطامو وراس العين وكرسانة وغيرها؛ في حاجةٍ إلى الصبغة الرسمية الشكلية بتبعيتها لوزارة الأوقاف. فوظائف خرّيجيها مضمونةٌ في مؤسّسات وأفرع المجمع المتنامية، وكذلك قبولهم (الجامعيّ) في حوزات إيران والعراق أو في حوزة اللاذقية المسماة بمعهد الشام العالي أو كلية الدراسات الاسلامية في المجمع ذاته.

قبل عشر سنواتٍ تقريباً استؤنفت حركة التشيع في محافظة اللاذقية بقيادة أيمن زيتون، ابن بلدة الفوعة في إدلب، القادم لتوّه آنذاك من مدينة قم في إيران بعد سنواتٍ طويلةٍ من الدراسة في حوزاتها الدينية. تولى زيتون الإمامة والخطابة في جامع الرسول الأعظم المؤسّس حديثاً قبل أن تلحق به مدرسةٌ وكليةٌ دينية. وبعد الثورة امتد نشاط المجمّع إلى معظم ريف اللاذقية وإلى طرطوس، فافتتحت سلسلة جوامع تحمل الاسم ذاته، وكذلك ثانوياتٌ شرعيةٌ وهيئاتٌ نسائيةٌ وكشفيةٌ وخيريةٌ تعنى بشؤون عائلات القتلى من قوات الأسد وتقدم لهم مساعداتٍ ماديةٍ وعينيةٍ كان لها الدور الأكبر في اجتذاب الآلاف -وربما أكثر- من المتشيعين الجدد.

مجلّة عين المدينة نصف شهرية سياسيّة متنوعة مُستقلة

عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

ayn-almadina.com
info@ayn-almadina.com

@3aynAlmadina
/3aynAlmadina

تصريح الإقامة في تركيا

(الإقامة قصيرة المدّة)

أيّ أجنبيٍّ يرغب في البقاء في تركيا فترةً أطول من تأشيرة الدخول الممنوحة له/لها (كحدٍّ أقصى 90 يوماً أو أكثر، وتكون 180 يوماً منذ أول دخولٍ إلى تركيا) يجب عليه التقديم للحصول على تصريح إقامةٍ من خلال المديرية العامة لإدارة الهجرة أو القنصليات التركية في الخارج.

أنواع تصريحات الإقامة في تركيا:

توجد خمسة أنواع من تصريحات الإقامة:

- الإقامة قصيرة المدّة.
- الإقامة طويلة المدّة.
- الإقامة العائلية.
- إقامة الطالب.
- إذن العمل.

الإقامة قصيرة المدّة:

يتيح لك هذا النوع من الإقامة البقاء في تركيا لمدة ثلاثة، أو تسعة، أو اثني عشر، أو أربعةٍ وعشرين شهراً، بناءً على رغبتك. عند تقديم الطلب يمكنك اختيار فترة الإقامة في تركيا. وأيضاً يتوافر لك اختيار غرض الإقامة من عدّة اختياراتٍ مختلفةٍ مثل: التعلم؛ السياحة؛ العلاج الطبيّ... إلخ.

كيفية تقديم الطلب:

1ـ **حجز الموعد:**

يجب عليك حجز موعدٍ عن طريق الموقع الإلكترونيّ https://e-ikamet.goc.gov.tr/ للمديرية العامة لإدارة الهجرة ضمن المدينة التي تقيم فيها، وتعبئة استمارة طلب الإقامة قصيرة المدّة بالكامل. وخلال تقديم الطلب عن طريق الإنترنت يجب عليك تحميل صورتك الشخصية والإجابة عن كل أسئلة الاستمارة. وفي نهاية تقديم طلبك سيتم تحديد موعدك بالساعة والتاريخ. **من الضروريّ طباعة استمارة التقديم والورقة التي تحمل ساعة وتاريخ الموعد لإبرازها في يوم المقابلة. يجب عليك احترام الموعد والحضور وفقاً للساعة والتاريخ المحدّدين لك.**

2ـ **الأوراق المطلوبة:**

بعد تقديم الطلب، يجب عليك تجهيز الأوراق المطلوبة وإحضارها في يوم الموعد. وهذه الأوراق هي:

- جواز سفر ساري المفعول، وصورة فوتوكوبي عن صفحة المعلومات الشخصية فيه والصفحة التي تحتوي على ختم الدخول أو تأشيرة الدخول إلى تركيا.
- ملاحظة: يجب عليك أن لا تتجاوز المدّة المصرّح لك بها للبقاء في تركيا وفق ختم الدخول: وهي 90 يوماً من المعابر البرية، أو المدة المحددة لتأشيرة الدخول من المعابر الجوية والبحرية.
- (4) صور شخصية.
- طباعة استمارة طلب الإقامة قصيرة المدّة والتوقيع على الاستمارة.
- عقد إيجار يغطي مدّة إقامتك في تركيا، مصدّقٌ من كاتب العدل (Noter)، وتثبيت عقد الإيجار للحصول على ورقة إثبات عنوانٍ مصدّقةٌ ومختومةٌ صادرةٌ من شعبة النفوس.
- تأمينٌ صحيٌّ ساري المفعول يغطي مدّة إقامتك في تركيا. ويختلف مبلغ التأمين حسب عمر مقدّم الطلب ودرجة التأمين المطلوبة وشركة التأمين.
- وصلٌ بقيمة (58.50) ليرةً تركيةً رسمٌ لطلب الإقامة قصيرة المدة. ويتم دفعه في مكتب الضرائب (Maliye) أو في بعض البنوك.
- كشف حساب شخصيٍّ من البنك. يجب أن يحتوي على مبلغ (1300) ليرةٍ تركيةٍ مقابل كلّ شهرٍ من فترة الإقامة، أي بما يعادل (15600) ليرةٍ تركيةٍ للعام الواحد.

3ـ **موعد المقابلة:**

يجب عليك الحضور شخصياً في يوم المقابلة، وفقاً للساعة والتاريخ المحدّدين لك مسبقاً، إلى المديرية العامة لإدارة الهجرة في المحافظة التي تقيم فيها، مع جميع الأوراق المطلوبة.

ملاحظة: ستقوم المديرية العامة لإدارة الهجرة بإرسال بطاقة الإقامة قصيرة المدّة الخاصة بك إلى العنوان الذي تمّ تسجيله في استمارة الطلب خلال مدّةٍ تتراوح من 15 حتى 30 يوماً بعد قبول طلبك.

التقديم على الإقامة قصيرة المدّة، والحصول على موعدٍ لدى المديرية العامة لإدارة الهجرة، لا يضمنان لك الموافقة على طلب تصريح الإقامة.

تصريح الإقامة يتيح لك:

- السفر إلى خارج تركيا والعودة إليها دون الحاجة إلى تأشيرة دخول.
- السفر داخل تركيا دون حاجةٍ إلى إذن سفر.
- فتح حسابٍ في أيّ بنكٍ ضمن تركيا.
- التقديم على إذن عملٍ عن طريق صاحب العمل.

الإقامة قصيرة المدّة لا تعطيك الحقّ في التقدم للحصول على الجنسية التركية.

الإلغاء:

يتمّ إلغاء تصريح الإقامة الخاصّ بك في حال:

- تقديم وثائق مزورةٍ أو إعطاء معلوماتٍ خاطئةٍ ضمن الطلب.
- استخدام الإقامة قصيرة المدة لغرضٍ آخر غير المذكور ضمن الطلب المقدم، مثل العمل.

التمديد:

يجب تقديم طلب تمديد الإقامة قبل 60 يوماً من تاريخ انتهاء تصريح الإقامة. وفي حال تجاوز الموعد النهائيّ للتقديم يجب عليك تقديم طلبٍ جديدٍ مع جميع الأوراق المطلوبة (المذكورة مسبقاً)، وتُعامل معاملة التقديم لأول مرّةٍ وليس معاملة تمديد إقامة.

السوريون تحت نظام الحماية المؤقتة يمكنهم التقدم للحصول على الإقامة قصيرة المدّة في حال توافر الشروط بالإضافة إلى جواز السفر، ولكن يجب عليهم تسليم بطاقة الحماية المؤقتة، ولا يمكنهم استعادتها في حال انتهاء تصريح الإقامة أو في حال عدم تجديد تصريح الإقامة.